كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: نقدي ومالي

تحت اشراف الأستاذ: زنكري ميلود

بعنوان:

إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية.
دارسة حالة مجموعة البركة المصرفية

من إعداد الطالبتين:

- خبيزي تيزيري
- صحراوي نسيمة

أعضاء لجنة المناقشة

زهار وليد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
زنكري ميلود	أستاذ محاضر أ	مشرفا
بن منصور موسى	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــــداء

إلى من رميا بسهام ليلهما فأصابت اقداري فضلا يتعاهدان حلمي في صلاتهما حتى صار الحلم واقعا جميلا أحتسي اليوم ضياءه، اليكما يا أجمل أقداري لي من علمتني أن العطاء لا حدود له وأن لكل مجتهد نصيب إليك يا منبع الأمل الصافي المشرق

الذي لا يغيب كضوء الشمس والقمرأبي "رحمك الله" .

إلى نبع الحنان ومصدر الطاقة إلى دعواتك الصادقة،

إليك أهدي نجاحي وعباراتي ورسالتي وأزكى تحياتي.

أمي الغالية" حفظك الله".

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع وكنت في كل ينبوع أرتقي وأستقي

إلى من هم سندي في هذه الحياة.

"إخوتي وأخواتي."

إلى زميلتي في هذا العمل.

ثيزيري

الإهـــــــــــــداء

بكل فخر وإمتنان، أهدي هذا العمل:

إلى والديّ العزيزين، من علّماني معنى الاجتهاد، وغمراني بدعائهما وحبهما،

لكما مني كل الحب والتقدير، فما أنا عليه اليوم ثمرة تعبكما.

إلى من كان سندي، ورفيق دربي، والداعم الأول في كل مراحل هذا المشوار،

إلى زوجي الغالي، شكرًا لصبرك، دعمك، وتشجيعك الذي لم يفتر، فكنت الحافز الأكبر للإستمرار.

إلى أطفالي الأحباء، أنتم نبع سعادتي، وزهرة حياتي

إلى صغيري الذي كان يسكن أحشائي وأنا أخطّ حروف هذه المذكرة،

لقد رافقتني في أحلك اللحظات، وكان وجودك بداخلي طمأنينة وأمل.

إلى إخوتي وأخواتي وزوجة أخي وأولادهم،

دمتم لي دائمًا كما أنتم :العون والدعم في كل المراحل.

إلى زميلاتي وزملائي في الوظيفة من كانوا دعما لأكمل الطريق

إلى صديقتي ورفيقة درب هذا العمل،

إليكِ يا من كنتِ شعلة النور في أصعب الأوقات،

يا من تقاسمتِ معي التعب والضغط والقلق

إلى أستاذتي التي شجعتني لأواصل المسير الأستاذة "إيمان فارس"

إلى كل زملاء وأساتذة دفعة 2024.2025 نقدي ومالي .

لكم مني أسمى عبارات الحب والتقدير كل بإسمه ومقامه دمتم سندا ودعما

نسيمة

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وسخر له سبل العلم والفهم، ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى المشرف الفاضل الأستاذ زنكري ميلود على ما بذله من وقت وجهد، وعلى صبره وتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة ونصائحه التي أثرت على هذا العمل وساهمت في تجويده.

جزى الله كل من قدم يد العون خير الجزاء، وبارك في علمهم وعملهم، وكتب لهم الأجر في الدنيا والآخرة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية من خلال الجانب النظري للبنوك الإسلامية والتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بها، فقد أجريت الدراسة التطبيقية على مجموعة البركة المصرفية بهدف معرفة أهم الإجراءات المتبعة للتعامل مع ديونها المتعثرة وكذا معرفة مدى نجاحها في تسيير هذه المخاطر.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تقدم عدة خدمات على ضوء القواعد الإسلامية تنهى عن الفائدة أخذا أو عطاء وهذا ما جعلها أكثر عرضة لمخاطر الديون المتعثرة رغم الحيطة والحذر، وللتعامل مع هذه الأخيرة تطبق البنوك الإسلامية عدة إجراءات وسياسات وتحتاج مجموعة البركة المصرفية الى خبرة واسعة في إدارة ديونها المتعثرة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الاسلامية، الديون المتعثرة، ادارة المخاطر، الإحتياطات، المخصصات.

Abstract:

This study aimed to know how to manage non –preforming loans in Islamic banks from the theoretical aspect of Islamic banking and to address the various related concepts. The applied study was conducted on Al Baraka Banking Group, aiming to identify the main procedures used to manage non- performing loans and to determine the extent groups success in risk management.

The study reached a number of results, the most important of which is that Islamic banks provide several services in light of Islamic rules that prohibit interest, whether taking or giving, which makes them more vulnerable to the risks of non-performing loans despite caution and care, to manage the latter, Islamic banks apply several procedures and policies, and Al Baraka Banking Group needs extensive experience in managing its non-performing loans.

Keywords: Islamic banks, bad debts, risk management, reserves, provisions.

قـــائـــمـــــة المـــحـتـــويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية	07
تمهيد	07
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية.	08
المطلب الأول: البنوك الإسلامية نشأتها ومفهومها	08
المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الاسلامية	14
المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية	24
المبحث الثاني: الديون المتعثرة	29
المطلب الأول: تعريف الديون المتعثرة	29
المطلب الثاني: أسباب الديون المتعثرة، مراحلها، مؤشراتها	30
المطلب الثالث: أنواع الديون المتعثرة	34
المبحث الثالث: التعامل مع الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية	41
المطلب الأول: إستراتيجيات معالجة الديون المتعثرة	41
المطلب الثاني: طرق معالجة الديون المتعثرة	42

خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لإدارة الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية	49
المبحث الأول: ماهية مجموعة البركة المصرفية	49
المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية	50
المطلب الثاني: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية	52
المبحث الثاني: إدارة الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية	59
المطلب الأول: مفهوم الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية	59
المطلب الثاني: آليات إدارة الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية	63
المبحث الثالث: كفاية المخصصات في تغطية الديون المتعثرة في المجموعة	75
المطلب الأول: دور المخصصات في تغطية الديون المتعثرة في المجموعة	75
المطلب الثاني: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل في تغطية الديون المتعثرة	79
خلاصة الفصل الثاني	86
الخاتمة	87
قائمة المراجع	91
فهرس المحتويات	

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور إجمالي الموجودات في مجموعة البركة المصرفية	52
02	تطور إجمالي حسابات العملاء	53
03	إجمالي حقوق الملاك	54
04	تطور مجموع الدخل التشغيلي	56
05	تطور صافي الدخل	57
06	شرح سياسات مجموعة البركة في تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	65
07	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل بالمرابحة	80
08	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل السلم	81
09	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل الإجارة	82
10	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل الإستصناع	83
11	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة التمويل بالمضاربة	84
12	مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة التمويل بالمشاركة	85

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أسباب تعثر الديون.	31
02	أسس تصنيف الديون المتعثرة.	36
03	معالجة القروض المتعثرة	46
04	الهيكل التتنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	50
05	تطور إجمالي الموجودات في مجموعة البركة المصرفية	53
06	تطور إجمالي حسابات العملاء	54
07	إجمالي حقوق الملاك	55
08	تطور مجموع الدخل التشغيلي	56
09	تطور صافي الدخل	57

مقدمة

مقدمة

في ظل التطورات الإقتصادية العالمية والتوسع المستمر في أعمال البنوك الإسلامية، أصبح من الضروري دراسة التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، حيث تعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تمنع الإستثمار في الأنشطة المحرمة وتشجع على المشاركة في الأرباح والخسائر وتحرم الربا، وتعتمد على صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة، المرابحة، الإجارة.

وهذه البنوك كغيرها من البنوك والمؤسسات المالية عرضة للعديد من المشاكل والصعوبات، ومن أهم هذه المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية، مشكلة الديون المتعثرة التي تمس جوهر العمل المصرفي وتعكس مدى كفاءة البنوك في إدارة التمويل والمخاطر، وتنشأ هذه الأخيرة عند مماطلة العميل في تسديد مستحقاته في مواعيدها المحددة أو لأسباب أخرى، إذ أن البنوك التقليدية تعالج هذه المشكلة بفرض فوائد على كل دين متأخر سداده في الأجال المحددة، وتتضاعف الفوائد كلما زاد تأخر المدين عن التسديد، على خلاف البنوك الإسلامية بطبيعة مبادئها لا يمكنها فرض فوائد أو غرامات على الديون المتعثرة سدادها، وهذا ما يؤثر على أداء البنوك الإسلامية. ومن هذا المنطلق خصصنا دراستنا لموضوع إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- كيف يمكن للبنوك الإسلامية إدارة ديونها المتعثرة دون المساس بمكانتها المالية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الديون المتعثرة، وماهي أسباب تعثر الديون؟
- كيف يتم معالجة هذه الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية؟
- ماهي الإستراتيجيات الوقائية التي تعتمدها مجموعة البركة المصرفية للتقليل من احتمال التعثر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

يرجع أسباب تعثر الدين إلى ضعف كفاءة الضمانات المقدمة من العملاء.

يتم معالجة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية عن طريق عدة أساليب منها: إعادة الجدولة التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية، دمج المشروع المتعثر مع مشروعات أخرى.

الإستراتيجيات الوقائية التي تعتمدها مجموعة البركة المصرفية للتقليل من إحتمال التعثر هي: التقييم الدقيق للعملاء وتحديد الضمانات.

أهمية الدراسة: يعتبر موضوع إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية بالغ الأهمية وقد حظي هذا الموضوع مؤخرا بالعديد من البحوث نظرا إلى أهمية المصارف الإسلامية، والدور المتنامي الذي بدأت تلعبه سواء على

المستوى الدولي أم على الساحة المصرفية المحلية، العربية والإسلامية، وبيان الطرق والأساليب المنتهجة لمعالجة الديون المتعثرة على مستوى البنوك الإسلامية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الديون المتعثرة، أسبابها، مراحلها.
- معرفة إجراءات معالجة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية.
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة البركة المصرفية.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر إستخداما وشيوعا في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الإعتماد على الأداة البحثية التالية أسلوب دراسة الحالة في معالجة الفصل التطبيقي لتوضيح كيفية معالجة الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية بالإعتماد على التقارير السنوية الممتدة من 2019 الى 2024.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** الموضوع يدخل في إطار تخصصنا نقدي ومالي لأنه يتناول مشكل يمس أمن وسلامة البنوك.
- **الحدود الزمنية:** من 2019 الى 2024.
- **الحدود المكانية:** كل الدول التي تشمل مجموعة البركة المصرفية.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- معرفة الأسباب الرئيسية لتعثر العملاء في البنوك الإسلامية.
- الإجراءات التي يمكن إتخاذها للحد من ظاهرة التعثر قبل وقوعها.
- معرفة مدى فاعلية الآليات الشرعية المعتمدة في تحصيل الديون المتعثرة.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني الديون المتعثرة، أما المبحث الثالث التعامل مع الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية مجموعة البركة المصرفية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم التعريف بمجموعة البركة المصرفية، أما المبحث الثاني إدارة الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية أما المبحث الثالث كفاية المخصصات في تغطية الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية، كما

تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح إختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الإقتراحات المستنتجة وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين إهتموا بهذا الموضوع ومن خلال عملية البحث وجدنا دراسات سابقة التي تناولت موضوع إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية والدراسات الأقرب إلى موضوع بحثنا:

1. دراسة السيدة أنوار زين أبو دلو، د. إبراهيم عبد الحليم عبادة، بعنوان الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 12، العدد 2، 2016. هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور العمل المصرفي الإسلامي في الوقاية من مشكلة الديون المصرفية، وقد خلصت الدراسة إلى أن إلتزام المصارف الإسلامية التركيز على مبدأ المشاركة، وتنويع الصيغ التمويلية والإستثمارية، والأخذ بالأسباب من دراسة جدوى المشروع وأهلية العميل، والتأكد من الضمانات وكفايتها، وحسن إختيار أعضاء الإدارة والموظفين، كل ذلك يؤدى إلى تقليل إحتمالية تعثر الديون لدى المصارف الإسلامية.

2. دراسة عبد الحميد أبو عجيلة على مخلوف، د. خالد مصطفى مبارك هبال، أ. أمل محمد سعد أبو رشة، أ. خولة محمد رمضان المشري، بعنوان أثر الديون المتعثرة في أداء المصارف الإسلامية . دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الليبية، مجلة الأصالة، المجلد الثاني، العدد العاشر،2024. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الديون المتعثرة في أداء المصارف الإسلامية تحليل ظاهرة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية وفهم أسبابها وتأثيراتها، بالإضافة إلى إستكشاف الطرق الفعالة لمعالجتها وتقليل تداعياتها.

3. دراسة

Najwa Hanisah Mohd Azmi, Sharifah Fairuz Syed Mohamad, Shahrina Ismail, Titled Factirs Influencing Non- performing Loans between Islamic and conventional Banks in Malaysia, International Journal of Managemnt, Finance and Accounting, Vol 5,No 2,2024.

This study reveals the long-term effects of several variables on Non-Performing Loans (NPLs) in Islamic banks (IBs) and conventional banks (CBs) in Malaysia. Using theAutoregressive Distributed Lag (ARDL) technique, the study supports a proactiveapproach and finds a persistent association between NPLs and asset quality, loan quality, unemployment rate, and inflation rate. Using the ARDL

approach, the analysis coversthe monthly period from 2018 to early 2021. This study aims to investigate NPLs at twodifferent times: before and after the COVID-19 epidemic. The findings indicate that TheARDL model identifies Loan Quality 1 and 2 as significant influencers of NPLs in Malaysias CBs. At the same time, asset quality and the unemployment rate show nosignificant impact. In contrast, IBs show a strong positive correlation between AssetQuality and NPL, with economic factors like the Unemployment Rate and Inflation Ratesignificantly affecting NPL, reflecting the unique risk-sharing nature of Islamic finance.These findings necessitate improved risk management strategies in both banking sectors.

تمهيد:

تعد البنوك الإسلامية إحدى الركائز المهمة في النظام المالي الحديث حيث تقدم خدماتها المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر التعامل بالفوائد الربوية وتقوم على مبادئ المشاركة والعدالة في المعاملات، وقد برزت هذه البنوك كبديل أخلاقي وشرعي للبنوك التقليدية مع إعتمادها على صيغ تمويلية متنوعة.

غير أن البنوك الإسلامية مثل غيرها من المؤسسات المالية تواجه تحديات متعددة في إدارة التمويل من أبرزها مسألة الديون المتعثرة والتي تشير إلى عدم قدرة بعض العملاء على سداد إلتزاماتهم المالية في الوقت المحدد وتعد هذه الظاهرة مصدر قلق كبير لما لها من آثار سلبية على إستقرار البنوك وربحيتها فضلا على إنعكاسها على الإقتصاد الوطني ككل، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة للعلاقة بين طبيعة البنوك الإسلامية وطرق تعاملها مع الديون المتعثرة وآليات الحد منها بما ينسجم مع الضوابط الشرعية ويعزز الإستقرار المالي.

من أجل الإلمام بأهم المفاهيم الأساسية في الموضوع تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الديون المتعثرة.

المبحث الثالث: التعامل مع الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية.

الفصل الأول: الإطار النظري
لإدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة إقتصادية لكل مجتمع، فقد خطت خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك من خلال الإنتشار الواسع لها في مجال العمل المصرفي، وكذلك الإنتشار الواسع لها في مختلف الدول. تضمن هذا المبحث التطرق إلى:

المطلب الأول: البنوك الإسلامية نشأتها ومفهومها

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي الى عام 1940 عندما أنشات في ماليزيا صناديق الإدخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. [1]

وفي عام 1963، تأسس في إحدى قرى الريف المصري، وهي قرية (ميت غمر)، بنك محلي للإدخار، يعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية، إذ لم يكن يدفع لي فوائد على الودائع، ولا يتقاضى فوائد على القروض التي يمنحها إلى المودعين فقط لتستخدم في أغراض الزراعة وشراء الآلات الزراعية والإسكان. إلا أن هذه التجربة لم تستمر أيضا وتوقف البنك عن العمل عام 1967.[2]

إنتشرت المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية على نطاق واسع منذ عام 1975 حينما أنشئ "بنك دبي الإسلامي" في دولة الامارات العربية المتحدة بأموال خاصة. وقد كان النظام الأساسي لهذا البنك مصدرا فكريا لعدد من المصارف الإسلامية التي أسست بعده وخاصة في منطقة الخليج العربي.

وفي شهر أكتوبر من عام 1976 باشر"البنك الإسلامي للتنمية" أعماله في مدينة جدة، بعد مصادقة وزراء مالية الدول الإسلامية البالغة عددهم (36) على إتفاقية تأسيسه في عام 1974. ويعتبر هذا البنك أول مصرف إسلامي دولي تساهم فيه الدول الإسلامية.[3]

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص42.

[2] نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الإسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص184.

[3] محمود حسن صوان، **اساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية**، دار وائل للنشروالتوزيع، الأردن، عمان، ط3، 2013، ص84.

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية.

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية نذكر منها:

هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.[1]

يعرفها الدكتور أحمد النجار على أنها "أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية إجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات التنموية.[2]

عرفه مدير تنفيذي لأحد المصارف الإسلامية بأنه (مصرف متعدد الأغراض، يقدم خدمات البنوك التقليدية وبنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة، وهو بهذا مؤسسة اقتصادية ومالية وإستثمارية وتنموية وإجتماعية تبتعد عن الخدمات والسلع المحرمة، وهو حلقة من حلقات الاقتصاد الإسلامي).[3]

ورد تعريفه في إتفاقية "إنشاء" الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخمسة عند الحديث عن شروط العضوية في الإتحاد كالتالي: " يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون نشاطها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".[4]

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها: عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تقوم على جمع الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بوظائفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع الإلتزام بعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص42.

[2] تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2016\2017

[3] نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص174.

[4] عبد الرحمن مايدي، المصارف الإسلامية نشاتها وتطورها ومكانتها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، الجزائر، العدد الخامس، 2014، ص378.

ثالثا: أوجه الاختلاف والتشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

هناك العديد من أوجه التشابه والإختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، تتمثل فيما يلي:

ا. أوجه التشابه:[1]

1. تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الوظيفة، إذ أن كلا منهما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

2. تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل تحويل الأموال والصرافة وتحصيل الديون بالإنابة عن الدائن وتأجير الخزائن الحديدية وإصدار الشيكات السياحية وعمليات الإكتتاب بالأسهم.

3. تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الإستثمار في أسهم الشركات دون السندات.

4. تخضع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى رقابة البنك المركزي على حد سواء.

5. تتماثل كل المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية في التمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستها لأعمالها ونشاطاتها.

6. تتماثل المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في القيام ببعض أوجه الإستثمار الذي يستهدف تحقيق التنمية الإقتصادية.

7. تتماثل المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في خضوعها للرقابة المالية الداخلية منها، والخارجية المتمثلة بالجهات ذات العلاقة، بما فيها هيئات الرقابة المالية، والتي يكون غرضها منع حصول الأخطاء او الإنحرافات، أو التلاعب في العمليات التي تقوم بها المصارف هذه، ومعالجتها في حال حصولها.

8. أنها مؤسسات ذات طبيعة مالية ومصرفية، أي أنها تقوم بالأعمال المتصلة بالجوانب المالية والمصرفية، سواء إتصل الامر بحصولها على الموارد التمويلية، أو في إستخدامها لهذه الموارد التمويلية، رغم الإختلاف في صيغ هذا الإستخدام للموارد.

ب . أوجه الاختلاف:

1. يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على أساس الربح والخسارة بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التقليدية على الإقتراض بفائدة.[1]

---

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 120.

. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، ا لأردن، ط1، 2006، ص 99.100.101.

2. يحتل الإستثمار في البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته، كالمرابحة والمشاركة والإيجارة المنتهية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التقليدي.

3. تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية، إضافة للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي، بينما لا تخضع البنوك التقليدية إلا للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي.

4. تتطلب إستثمارات البنك الإسلامي إمتلاك الأصول الثابتة المنقولة، بينما يمنع على البنوك التقليدية هذا التملك خوفا من تجميد أموالها.

5. لا يطلب البنك الإسلامي ضمانات من قبل المستثمرين كون التمويل مشارك بالربح والخسارة، وفي غالب الأحوال تكون هذه الضمانات لغايات التعدى او التقصير في إدارة المشروعات، بينما تطلب البنوك التقليدية ضمانات على الأصول الثابتة والمنقولة من المستثمرين والمقترضين.

6. ترتكز البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع وبحسب أولويات الحاجات الإنسانية، بينما لاتهتم البنوك التجارية سوى بالضمانات والقدرة على تسديد القروض.

7. يقوم المصرف الإسلامي على أساس إجتماعي بينما البنك الربوي يهدف لتحقيق أقصى ربح ممكن، حيث أحد المقاصد الرئيسية للمصرف الإسلامي تحقيق التنمية الإجتماعية وذلك بإعتماد القروض الحسنة والسلفيات الإجتماعية والمساهمة في المشروعات الخيرية وتوزيع زكاة المال للفقراء وطلاب العلم، وهذه السمة منعدمة في البنك الربوي حيث لاقروض حسنة ولا مشروعات خدمة إجتماعية.[2]

8. أسلوب المصارف الإسلامية يعين على ضبط وترشيد النفقات بينما يؤدي تعامل البنوك الربوية بالفائدة إلى تضخيم التكاليف وإرتفاع الأسعار.

9. يقوم البنك الإسلامي على أسس عقائدية، بينما يقوم البنك الربوي على أساس الفائدة حيث ينطلق المصرف الإسلامي من قاعدة أن المال لله تعالى وأن الربا محرم، بينما تقوم البنوك بجمع أموال الناس وتمنحهم فائدة ثم تعرض هذا المال بفائدة أكبر أي أن تعاملها بالربا.

رابعا: أهداف البنوك الإسلامية:

تتحدد أهداف الصيرفة الإسلامية إنطلاقا من الأسس الإسلامية التي يبنى عليها، والضوابط الشرعية التي تحكمه وتوجهه، وإجمالا يمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

---

[1]محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 122.

[2]تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، الجامعة الإسلامية . غزة، فلسطين، 2008، ص 18،19

1. أهداف شرعية:

يمكن ان نلخص الأهداف الشرعية للبنوك الإسلامية في الاتي:[1]

- تقديم البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية لرفع الحرج عن المسلمين من خلال تطوير الأدوات المصرفية.
- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الإقتصادي الإسلامي بإعتباره النظام الأمثل.

2. أهداف تنموية:

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق تنمية إقتصادية إجتماعية إنسانية بأبعاد مختلفة أهمها:[2]

- السعي إلى إيجاد مناخ مناسب وطرق سليمة شرعية لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، وبما يحقق حرية الدول الإسلامية من أسر التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها.
- العمل من أجل تحقيق تنمية شاملة أو مايعرف بالعمارة والتي تسهم في إعادة توطين الأرصدة الإسلامية، وتحقيق الإكتفاء الذاتي داخل البلدان الإسلامية.
- تنمية الحرفين والصناعات الحرفية والبيئة والصناعات الصغيرة والتعاونيات، بإعتبارها الأساس الفعال لتطوير البيئة الإقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع.
- السعي في توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين أفراده، ومن ثم زيادة الناتج الإجمالى للدولة الإسلامية ووضع رأس المال في موضعه الصحيح.

[1] عبد الناصر براني، مطبوعة في مقياس المصارف الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر. قسنطينة، الجزائر، ص24/23.

[2] عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة .، الجزائر، 2009/2008، ص73.

3. أهداف استثمارية

تتلخص في:[1]

- ترويج المشروعات الإستثمارية لحساب البنك الإسلامي أو لحساب الغير أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية والقدرة الفنية.
- تحقيق مستوى توظيفي تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع.
- تحقيق مستوى مناسب من الإستقرار السعرى في أسعار السلع والخدمات المطروحة والتداول في السوق.
- توفير الخدمات والإستشارات الإقتصادية والمالية للحفاظ على الأموال وتنميتها وما ينتج عنه من تحسين للآداء الإقتصادي للمشروعات.

4 . أهداف اجتماعية:[2]

البنوك الإسلامية تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات، وذلك بالموازنة بين الربح الإقتصادي وتعظيم العائد الإجتماعي بمراعاة مجموعة من الأهداف نوجزها كما يلي:

- تحقيق التنمية الإجتماعية عن طريق التكافل الإجتماعي وذلك بجمع الزكاة.
- المساهمة في إنشاء المستشفيات والمرافق الضرورية ونشر الثقافة الإسلامية وحفظ القران من خلال رعايتها للمؤتمرات والمسابقات.
- تأكيد دور العمل كمصدر للكسب بدلا من إعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب.
- إن الهدف الإجتماعي للمصارف الإسلامية يعني توجيهها للمساهمة في تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية والتوزيع المنصف للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي.

خامسا: أهمية البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية في إطار التشريع الإسلامي وفي ظل متطلبات العصر ضرورة إقتصادية لكل مجتمع مسلم يرفض التعامل بالربا والإستغلال، ويطبق شريعة الله ويحكم بها.[3]

---

[1] عبد الناصر براني، مرجع سابق، ص 27.

[2] ميلود بن مسعودة، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.2008، ص 22.

–نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص 184.

[3] أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على اعمال البنوك الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص 14.

فقد أدخلت البنوك الإسلامية أسسا للتعامل بين البنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل البنك والمتعامل، بدلا من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين /الدائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجدت البنوك الإسلامية أنظمة للتعامل الإستثماري في جميع القطاعات الإقتصادية وهي صيغ الإستثمار الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإستصناع، التأجير...الخ) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الإستثمار التي تصلح للإستخدام في الأنشطة كافة، تسعى البنوك الإسلامية لحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي يعاني منها المجتمع في جميع الدول العربية والإسلامية وحتى العالمية.[1]

وترجع أهمية وجود البنوك الإسلامية الى:[2]

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن إستخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الإقتصاد الإسلامي.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

يتمحور عمل البنك الإسلامي حول التوظيف والإستثمار، إذ يعتبر البنك بنكا للإستثمار والأعمال، ويتم تنفيذ العمليات وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية التي تنظم عمليات البنوك، ولتحقيق ذلك تستعمل البنوك أساليب تمويلية متعددة، يمكن تقسيمها إلى نوعين، نستعرضها على النحو التالي:

أولا: صيغ التمويل القائمة على المشاركة

1. صيغة التمويل بالمشاركة:

يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية وأخذ نواحي تميزها وتفردها عن البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحا أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل.[3]

---

[1] مشري فريد، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الازمة المالية العالمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.2017، ص 13.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 120.

[3] حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص 126.

المشاركة تعني إشتراك شخصين (طرفين)، أو أكثر في القيام بمشروع معين من خلال مساهمة كل منهما فيه سواء برأس المال أو العمل، وتقاسم ماينجم عن نشاطه من ربح أو خسارة، والشركة لها شخصية إعتبارية مستقلة قانونا، ولها ذمة مالية مستقلة عن ذمة المشاركين فيها، وحسب أنواع الشركات.[1]

أنواع المشاركة:

أ . المشاركة المنتهية بالتمليك: هي تلك المشاركة التي يسهم فيها المصرف الإسلامي في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو أي مشروع تجاري، مع شريك أو أكثر، بحيث يستحق لكل طرف نصيبه من الربح بموجب العقد، مع وعد المصرف الإسلامي بالتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى الشركاءَ الآخرين، وعلى أن يلتزم الشركاء أيضا بشراء تلك الأسهم والحلول محله في الملكية، سواء تم ذلك على شكل دفعة او دفعات متعددة وفق الشروط المتفق عليها.[2]

ب . المشاركة الثابتة: هي تلك المشاركة التي يدخل فيها البنك كشريك مع المتعامل في رأس مال عملية تجارية أو صناعية أو خدمية يقترحها هذا الأخير عليه، حيث يصبح الطرفان شريكان في ملكيتها وتسييرها والرقابة عليها والتحمل بإلتزامها وإقتسام أرباحها.[3]

شروط المشاركة:[4]

أ . شروط رأس المال:

- أن يكون رأس المال نقديا (لا أن يكون من العروض إلا إذا جرى تقويمها بالنقود وقت المشاركة).
- ألا يكون رأس المال دينا، وأن يكون حاضرا عند بدء العمليات.

ب . شروط توزيع الربح او الخسارة:

- يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء، بحسب الإتفاق.
- تقسم الخسارة حسب نسب ملكية رأس المال فقط، ولا يجوز الإتفاق على تحميل الخسارة بنسب مختلفة عن نسب المشاركة.
- يتم إحتساب نسبة من صافي الربح مقابل الإدارة والإشراف لمن يدير الشركة ويقوم بأعمالها، أو يحسب له مكافأة مقابل جهده.

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 261.

[2] محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، سورية، حلب، ص 70.

[3] عبد اللطيف طيبي، مرجع سابق، ص 98.

[4] حربي محمد عريفات، مرجع سابق، ص 162،163.

جـ . عدم بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عينا أو حكما.

د . لا يجوز إشتراط ضمان أحد الشركاء لمال الشركة أو لنصيب شريك آخر، وإنما يكون هناك ضمانة ضد التعدي والتقصير وسوء الأمانة من جانب الشريك المفوض بالإدارة.

هـ . تمويل نصيب البنك أو الطرف الذي يريد الإنسحاب من الملكية أي أن أسهمه تتناقص بشراء الشريك الآخر لها حتى تصبح الملكية كاملة لهذا الشريك.

2. المضاربة:

تعتبر المضاربة نظام يسهل عملية إستثمار الأموال على أساس تعاقدي بين من يملك المال وبين من يعمل في ذلك المال أي أنها عقد بين من يملك المال وبين من لا يملكه ليعمل به.[1]

المضاربة هي إتفاق بين طرفين يقدم أحدهما بموجبه ماله للآخر ليعمل فيه على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه[2].

ومن **شروطها:** [3]

أ . الشروط الخاصة برأس المال: تتمثل فيما يلي:

- أن يكون رأس المال معلوما لكل من رب المال والمضارب علما نافيا للجهالة (من حيث الجنس والصفة والقدر).
- أن لا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب.

ب . الشروط الخاصة بالعمل: تتمثل فيما يلي:

- أن يتم تسليم رأس مال المضاربة للمضارب وإطلاق يده فيه على أن يكون قبض المال من قبل المضارب قبض ضمان إلا في حال تعدي المضارب على هذا المال أو تقصيره بالتصرف فيه.
- ونرى أن الحق بالتصرف في المال وإدارته في هذا العقد من حق المضارب ولا يجوز لرب المال التدخل في إدارة هذا المال.
- أن يكون العمل مشروعا مما تجوز فيه المضاربة وحسب شروط عقد المضاربة.

---

[1]صادق راشد الشمري، **اساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2011، ص 274.

[2]لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المحمدية، المملكة المغربية، 22.18 من يونيو 1990، ص 276.

[3]محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 58،59.

ج . الشروط الخاصة بالربح: تتمثل فيما يلي:

- تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد.
- أن يكون نصيب كل طرف نسبة شائعة من الربح ليس مقدارا محددا.
- إشتراط أن يكون الربح مشترك بين الطرفين.

أنواع المضاربة:[1]

1. المضاربة المطلقة: وهي التي لا تتقيد بشروط معينة يضعها رب المال وذلك من حيث الزمان والمكان وطبيعة النشاط ...الخ.

2 . المضاربة المقيدة: وهي التي تكون في عملية معينة أو في مشروع محدد وبشروط خاصة يضعها رب المال على المضارب.

وللمضاربة دور هام في تعبئة الموارد المالية للمصارف الإسلامية يتحقق من خلال الودائع الإستثمارية، وذلك لأن العلاقة التي تربط بين المصارف وأصحاب حقوق الملكية مبنية على عقد الشركة، أما العلاقة بين المصارف وأصحاب الودائع الجارية في قائمة على عقد القرض، أما العلاقة الوحيدة التي يمكن أن تقوم على عقد.

المضاربة فهي تلك العلاقة بين المصارف وأصحاب الودائع الإستثمارية، ومما يساعد المضاربة على أن تقوم بدورها أن الودائع الإستثمارية تمثل النسبة الغالبة من إجمالي الموارد المتاحة لهذه المصارف.[2]

3 . المزارعة:

المزارعة هي نوع من الشركة الزراعية لإستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذار من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها.[3]

شروط المزارعة:

يشترط في المزارعة بالإضافة إلى أهلية العاقدين مايلي: [4]

- تحديد الأرض محل الزراعة وتسليمها لمن عليه واجب العمل.

---

[1] سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الإسلامية**، جمعية التراث للنشر والتوزيع، غرداية، الجزئر، ط1، 2002، ص 85.

[2] رضا احمد مغاوربعفيفى، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2017، ص 49،50.

[3] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 315.

[4] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 92،93.

- أن يكون البذر من صاحب الأرض حتى يكون رأس المال كله من أحدهما قياسا على المضاربة وهذا عند أغلب الفقهاء
- الإتفاق على الشيء المزروع مالم يفوض الزارع تفويضا شاملا وهذا قياسا على المضاربة المقيدة أو المطلقة.
- الإتفاق على كيفية توزيع العائد، وأن يكون نصيب كل منهما جزءا شائعا من الغلة كالنصف أو الثلث أو الربع.
- الإتفاق على أجل إنتهاء العقد أي مدة المزارعة.

4. المساقات:[1]

تعني السقي أو هي عقد على إستغلال الأشجار (وهي التي تبقي تصولها في الأرض أكثر من سنة كالنخيل والزيتون والحمضيات والتفاح) والتي تعتبر كأصول ثابتة بين طرفين أحدهما صاحب الأشجار والأخر يقوم على تربيتها وإصلاحها وفق حصة معلومة من ثمرها.

أو هي عقد أو لون من الإتفاق بين شخصين أحدهما يملك أشجارا أو أغصانا والآخر قادر على ممارسة سقيها حتى تؤتي ثمارها ويتعهد العامل بسقيها، أو هي إتفاق شخص مع آخر على سقي نباتات معينة وإصلاح شؤونها مدة محددة بحصة من ناتجها.

[1]صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 317،318،319.

. محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 280.

شروط المساقات:

- الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليهما من قول وفعل.
- أهلية المتعاقدين بمباشرة العقد.
- أن تكون المدة محددة فيجوز أن تكون لسنوات عدة أما القلة فتقدر بمدة تتسع لحصول الثمر.
- أن تجري المساقات قبل نضوج الثمر.
- أن تكون حصة كل منهما بحصة من نمائها أو بحصة مشاعة منه.
- هي مشروعة إجماعا ونصا.
- أنها عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ إلا بالتقابل أو (الإقالة) والتراضي على البطلان، ولا يفسخ العقد بموت أحدهما وانما يقوم وارثهما بذلك.
- ينبغي أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين.

تعتبر المساقات من صيغ توظيف أموال البنك الإسلامي في القطاع الزراعي المكملة لصيغ المزارعة وبيع السلم، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدم هذه العقود في تمويل متطلبات المساقات من عماله ومياه ومبيدات كيماوية، وخاصة عندما يتعلق الامر بالمزارع الكبيرة التي لا يستطيع فرد واحد أن يقوم بالعمل فيها فتتولاها شركات خدمات زراعية تأخذ تمويلا من البنك الإسلامي لإستاجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الحشرية لصيانة ورعاية هذه المزارع. على أن يكون العقد بين الشركة الخدمات الزراعية والبنك الإسلامي عقد مشاركة في المساقاة على أن يقتسما بينهما حصة العامل من الخارج من الزرع. ويمكن أن يقوم البنك الإسلامي بتأسيس شركات للخدمات الزراعية بهدف الحصول على عقد المساقاة مع أصحاب المزارع والكروم الكبيرة.

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية:

والتي تنقسم إلى المرابحة، الإجارة، السلم، الإستصناع.

1. المرابحة: [1]

هي إتفاق بين مشتر لسلعة معينة وبائع لها، وبمواصفات محددة على أساس كلفة السلعة، أي ثمنها ومصاريفها، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع، والسلع قد يتم تسليمها في الحال وفي أجل معين، ودفع المقابل للسلعة أي الثمن قد يتم في الحال أو لاحقا.

[1] تهاني محمود محمد الزعابي، مرجع سابق، ص 42،43.

. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 293.

شروط المرابحة: يشترط في بيع المرابحة شروط وهي:

- العلم بالثمن الأول: أن يشترط أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني.
- العلم بالربح: يشترط أن يكون الربح معلوما، لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان هذا الربح قدرا معينا أو لنسبة من الثمن.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا.
- أن يكون العقد الأول صحيحا: فإن كان فاسدا لم يجز بيع المرابحة، لأن ما بني على فاسد فهو فاسد.
- تحديد مواصفات السلعة وزنا أو عدا أو وصفا تحديدا منافيا للجهالة.

أنواع المرابحة:

ا. المرابحة البسيطة: ويقصد بها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط لصحتها أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني، وأن يكون الربح معلوما.

ب . بيع المرابحة للأمر بالشراء: يقصد به أن يتفق المصرف والعميل على أن يقوم المصرف بشراء البضاعة ويلتزم العميل أن يشتريها من المصرف بعد ذلك، ويلتزم المصرف بأن يبيعها بسعر آجل أو عاجل، وتحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقا.

2. الاجارة:

هي عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم.[1]أو هو تمليك المستأجر منفعة مقصودة من الشئ المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم.[2]

شروط الاجارة:

يشترط الفقهاء في الاجارة مايلي بالإضافة إلى أهلية العاقدين:

- أن تكون المنفعة معلومة، أما بالعرف وأما بالوصف.
- أن تكون الأجرة معلومة للطرفين.
- أن تكون المنفعة مباحة، فلا تصح الاجارة على السرقة أو الزنا، أو إجارة الدار لبيع الخمر أو الدعارة.

[1]سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 114.

[2]صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص323.

- أن تكون المدة معلومة إذا كانت على منفعة الانسان وكان أجيرا خاصا، أو على منفعة العين نفيا للجهالة والنزاع.

أنواع الاجارة:[1]

أ . التأجير المنتهي بالتمليك: يقصد به قيام المصرف الإسلامي بإيجار أصل إستعمالي ثابت إلى شخص لمدة معينة، بحيث تزيد الأقساط الإيجارية عن أجر المثل، على أن يملكه إياه، بعد إنتهاء المدة ودفعه للأقساط المحددة الآجال بعقد جديد.

ب . التأجير التمويلي: هو أن يتفق المصرف وعميله على أن يشترى الأول الأصل، يؤجره لمدة طويلة او متوسطة، ويحتفظ المصرف بملكية الأصل، وللعميل الحق الكامل في إستخدام الأصل، في مقابل دفع أقساط ايجارية محددة، وفي نهاية المتفق عليها في عقد الاجارة يعود الأصل الى المصرف

ج . التأجير التشغيلي: في هذا النوع يتم تأجير الأصول للقيام بعمل محدد، ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، وهذا النوع يعتبر عملية تجارية أكثر منها مالية والمصرف مسؤول عمليا عن جميع النفقات على الأصل، من صيانة او تأمين أو ضرائب أو غير ذلك.

3. السلم:

هو بيع على موصوف في الذمة مؤجل، بثمن مقبوض في مجلس العقد، وهو بيع ثابت مشروع في الكتاب والسنة والإجماع.[2]

أنواع السلم:[3]

أ . السلم البحت: يقوم البائع بالحصول من المشتري على ثمن البضاعة ثم تسليمها آجلا ومن هنا يحصل البائع على ثمن البضاعة عاجلا، في حين تتم عملية تسليم البضائع إلى العميل في وقت لاحق.

ب . السلم الموازي: وصورته أنه يتكون من عقدين متوازيين: العقد الأول يكون فيه المصرف رب السلم (المستثمر الأول) ويدفع ثمن المسلم فيه (المبيع) معجلا لأجل مسمى. والعقد الثاني، يكون فيه المصرف بائعا لسلعة من جنس ومواصفات البضاعة المتعاقد عليها في العقد الأول ويتقاضى ثمنها معجلا.

شروط السلم: ويشترط في السلم مايلي:[4]

---

[1] تهاني محمود محمد الزعابي، مرجع سابق، ص 74.

[2] حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص 93.

[3] زنكري ميلود، مطبوعة في مقياس الصيرفة الإسلامية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، ص 36.

[4] حسني عبد العزيز جردات، نفس المرجع، ص 93.

. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 336،335،334،333.

- تحديد المواصفات الخاصة بالمبيع مثل بيان جنس المبيع ونوعه وصفته ومقداره وزمان إيفائه ومكان تسليمه.
- تعجيل الثمن (رأس مال السلم)، ويرى الباحث أن هذا الشرط ربما يكون أهم إعتبارات حكمة التشريع.
- أن يكون المسلم فيه (المبيع) موصوفا في الذمة غير متعلق بمصدر وفاء محصور توفيرا لأسباب القدرة على السداد.
- أن يكون البدلين من الأموال الحلال، ومصدرهما حلال، وأن لا يتم إستخدامهما إلا في الحلال.

. **شرط التأجيل في بيع السلم**، أي تأجيل تسليم السلعة المباعة التي يتم إستلام ثمنها في مجلس العقد، لأن هذا التأجيل هو الذي يدفع إلى التعامل ببيع السلم.

- شرط أن يكون المسلم فيه دينا في ذمة البائع، حيث لا يصح بيع السلم في شيء بذاته، أي بعينه، لأن هذا يتنافى مع الغاية من عقد البيع هذا، إذ لا حاجة لبيع السلم عندما تكون السلعة محل عقد البيع موجودة.
- ضرورة توفر القدرة على تسليم المسلم فيه وقت الأجل المحدد لتسليمه.
- ضرورة أن لا يكون عقد بيع السلم معلق بشرط معين لأن وجود خيار الأخذ بهذا الشرط من عدمه يفضي إلى عدم دفع الثمن في وقت إتمام العقد.

4 . الإستصناع:

يمكن تعريفه على أنه الطلب الذي يتم من أجل القيام بصنعة معينة سواء تم ذلك بصورة مباشرة، أي أن يطلب شخص أو جهة من شخص أو جهة أخرى القيام بعملية تصنيع سلعة معينة لصالحه ومن خلال الجهة التي يطلب إليها القيام بمهمة التصنيع هذه بشكل مباشر.[1]

شروط عقد الإستصناع:[2]

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وصفته لأنه مبيع فلا بد وأن يكون معلوما.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 380.

[2] وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 172،174.

. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 382،383.

- أن يكون مما جرى فيه التعامل بين الناس فلا يجوز فيهما لا تعامل لهم فيه كما إذا أمر حائكا أن يحيك له ثوبا بغزل نفسه ونحو ذلك مما تجر عادات الناس بالتعامل فيه لعدم المجوز وهو التعامل.
- إشترط الحنفية عدم ذكر الأجل في عقد الإستصناع فإن ذكر الأجل إنقلب سلما.
- أن يوفر الذي يقوم بعملية الإستصناع مستلزمات هذه العملية.
- أن الإستصناع يعتبر عقدا وليس وعدا، ومن ثم فانه يكون ملزما لأطرافه.
- لايشترط دفع الثمن وقت التعاقد في الإستصناع، حيث يمكن تأجيل دفع الثمن أو تقديمه.
- أن لا يتم التعامل بصيغة الإستصناع بالأصناف الربوية التي لا يجوز التعامل بها لأنها محرمة شرعا.
- تحديد مكان التسليم، وبخاصة إذا ترتب على ذلك تكاليف ونفقات، حتى لا يكون ذلك سببا للخلاف والنزاع حولها.

أنواع الإستصناع:[1]

أ . الإستصناع الموازي: يقوم على عقدين، العقد الأول بين البنك الإسلامي باعتباره صانعا والطرف الآخر يحتاج إلى سلعة بمواصفات معينة، على أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يقوم البنك لإبرام عقد ثاني منفصل عن الأول يأخذ من خلاله صفة المستصنع للسلعة الموصوفة في العقد الأول وأن يكون الثمن فيه معجلا على أن يلتزم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه، وأن يحقق ربحا من العملية.

ب . الإستصناع بدفعات: يستخدم في العمليات التي تتطلب موارد مالية كبيرة، ويتم دفع ثمن العملية على أقساط وحسب المراحل التي يتم تنفيذها بحيث تتناسب مبالغ الدفعات مع تكاليف المرحلة التي يتم الدفع لإنجازها.

5. القرض الحسن:

يعرف القرض الحسن على أنه: عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. [2]

[1] امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011. 2012، ص 52،53.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 341.

فالقرض الحسن عقد يختلف عن القرض الربوي الذي تمنحه البنوك التقليدية للمقترضين، إذ يحصل من خلاله طالب التمويل على مبلغ من المصرف الإسلامي على أن يرده أو يرد ما يماثله دون أن يمنح أي زيادة عليه

لأنها تعتبر من الربا المنهي عنه. " غير أنه يجوز للمصرف أن يأخذ مقابلا عن التكاليف الإدارية الفعلية شرط أن لا تكون نسبة من أصل القرض أو زيادة مقابل أجل".[1]

خطوات التمويل بالقرض الحسن:[2]

تتمثل خطوات منح القرض الحسن في المصارف الإسلامية فيما يلي:

- يتقدم طالب القرض بطلب مكتوب إلى المصرف يسجل فيه بياناته الشخصية والغرض والغرض من القرض.
- تتم دراسة الطلب للتأكد من كفاءة العميل في عمله وسلوكه الشخصي في الوفاء بالتزاماته، بحيث يتم الإستغلال عنه عن طريق دراسة حالته ميدانيا أو عن طريق طلب بحث اجتماعي من الشؤون الإجتماعية في بعض الحالات.
- يتم تقديم الضمانات المطلوبة للمصرف الشخصية والعينية.
- تسليم المصرف القرض للعميل بعد إستقطاع المبلغ المتفق عليه باعتباره مصاريف إدارة القروض.
- يتابع المصرف تسديد أقساط القرض دون الحصول على فائدة.
- إذا توقف العميل عن السداد فإننا نميز بين حالتين: إما أن يقدم الضامنين له بسداد قيمة القرض، على أن يتابع المصرف معهم تحصيل كامل المبلغ، أو يقوم المصرف بمساعدة العميل المتعثر وإنتظاره إلى أجل آخر.
- وتجدر الإشارة إلى أن القرض الحسن لا يكون فقط من المصرف لمن إحتاج إليه وتوفر على الضمانات الكافية للوفاء به، وإنما يكون أيضا من المودعين إلى المصرف الإسلامي، تبرعا منهم له، وإن لم يكن لهم غرض في إقراضه، لملاءته، وإنما غرضهم حفظ أموالهم.

[1] امال لعمش، مرجع سابق، ص 58.

[2] نفس المرجع، ص 59.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف إدارة المخاطر بالإضافة إلى الأساليب وطرق إدارتها في البنوك الإسلامية.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر: هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر منها:

تعرف إدارة المخاطر على أنها العملية التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة التي تستخدم طرق عملية لتعامل مع المخاطر ووضع طرق وإجراءات من شأنها تقلل من إمكانية حدوث الخسائر.[1]

هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة وكذا الأدوات الازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وقياسها وتحديد مقدار الآثار التي يمكن أن تحدث على أعمال البنك وأصوله وإدارته ووضع الخطط التي تناسي وتجنب حدة المخاطر أو لتقليلها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء مصدرها.[2]

ثانيا: أساليب وطرق إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

أ. الطريقة الوقائية لادارة المخاطر في البنوك الإسلامية: لا تهدف إدارة المخاطر إلى القضاء التام على المخاطر، إذ أن ذلك غير ممكن، وإنما تسعى إلى التقليل منها والسيطرة عليها قدر الإمكان وذلك وفق الطرق التالية:

إيجاد نظام فعال المعلومات والتقييم والرصد وقياس الخطر: المعلومات مطلوبة عن العملاء، وتقييم العميل هو الخطوة الأساسية لإتخاذ قرار التمويل، من المفيد في هذا المجال وجود وكالات الإئتمان المتخصصة والتي تستطيع تزويد البنك بمعلومات شبه كاملة عن العميل، وفي حال عدم وجود وكالات الائتمان المتخصصة والتي تستطيع تزويد البنك بمعلومات شبه كاملة عن العميل وفي حال عدم وجودها على البنك الإعتماد على نظام داخلي يمكنه من جمع المعلومات، من العميل بنفسه ومن البنوك الأخرى وحتى من منافسيه.[3]

---

[1] لمصادفة المختار، طمبور عبد القادر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2018 . 2019، ص 9.

[2] علي محبوب، علي سنوسي، مخاطر تتفرد بها المصارف الإسلامية (المخاطر التشغيلية) نموذجا لدراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الاغواط، مجلة أبحاث اقتصاد معاصرة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، العدد 2، 2020/10/30، ص 16.

[3] خشلاف ايمان، بغدالي فاطمة الزهراء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2018. 2019، ص 60.

دراسة الجدوى كمدخل لتحوط الوقاية من المخاطر المالية في المشاريع الممولة: وهذه الدراسة تمثل مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة لتحديد مدى صلاحية المشروع الإستثماري من مختلف الجوانب.[1]

تخصيص إحتياطات لمواجهة الخسائر والديون: فالبنوك الإسلامية مجبرة على الإحتفاظ بإحتياطات من السيولة تفوق تلك الموجودة بالبنوك التقليدية، نظرا لأن البنوك الإسلامية لا تملك فرصة كافية لإعادة التمويل.[2]

- **الرقابة الشرعية السابقة للوقاية من المخاطر الشرعية:** حيث تقتضي الرقابة السابقة التي تقي من الوقوع في المحرمات والشبهات دراسة وبحث المسائل التي تحال إلى هيئة الرقابة الشرعية قبل التنفيذ لإبداء الراي الشرعي فيها وبيان مدى موافقتها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.[3]
- **تنمية العصر البشري (إيجاد كوادر مؤهلة فنيا وإداريا):** يمكن الحد من المخاطر الشرعية الناتجة عن العنصر البشري من خلال الإهتمام بالتدريب العملي والعلمي للعاملين بالبنوك وخاصة في مجال القابة الشرعية.[4]

ب . الطرق العلاجية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: لقد تحدثت البنوك الإسلامية عن العديد من الأساليب للتعامل مع المخاطر المتنوعة نذكر منها مايلي:[5]

- **توزيع وتنويع الاستثمار:** من الطرق المتبعة لتخفيف وإدارة المخاطر توزيع وتنويع المحفظة الإستثمارية وقد يتم هذا التوزيع على أساس قطاعي أو على أساس المناطق الجغرافية، أو على أساس الآجال أو الربحية ويؤدي ذلك إلى جودة المحفظة الإستثمارية.
- **الحصول على الضمانات المناسبة:** تعتمد البنوك على الحصول على الضمانات أو رهانات من المتعاملين لتغطية وإدارة مخاطر الطرف الآخر(المتعامل) ومخاطر عدم إلتزامه بتنفيذ إلتزاماته التعاقدية مع البنك، ويجب بكل الأحوال أن يكون الحصول على هذه الضمانات وأستخدام عند الحاجة مطابق لأحكام الشريعة وطبقا لما تقرره الهيئات الشرعية.

---

[1] بريكي عبلة، فرج شعبان، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الاكاديمية الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 19، جانفي 2018، ص 6.

[2] دريسي أيوب، يوطريق شيماء، تكوين المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية ودورها في الحد من المخاطر، جامعة محمد البشير الايراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2023. 2024، ص 21.

[3] نفس المرجع، ص 21.

[4] بريكي عبلة، فرج شعبان، مرجع سابق، ص6.

[5] دريسي أيوب، بوطريق شيماء، مرجع سابق، ص 22.

- **إنشاء وتشجيع التامينن التعاوني(التكافلي):** لعتبر التأمين أو التكافل بصيغة المتفقة مع الشريعة الإسلامية وسيلة من الوسائل المهمة في عملية إدارة المخاطر، وهو في حقيقته تحويل بعض المخاطر أو جزء منها لشركة التامين أو التكافل وفي حدود ما تتيحه الشريعة.

تغريم المدين المماطل بعقبة مالية لا يستفيد منها البنك الإسلامي.

- **الإستفادة من العربون:** الذي يعتبر جزءا من الثمن المتفق عليه في العقد، وهو ضمان للجدية والإلتزام بما جاء فيه، ويدفع في حالة تأكيد العقد والبدء في تنفيذه.
- **التصكيك كوسيلة أخرى لإدارة مخاطر السيولة:** وهو قيام البنك بتحويل موجوداته غير السائلة إلى أوراق مالية يمكن تداولها حسب أحكام الشريعة، حيث تساعد هذه العملية في تحسين ربحية البنك ومركزه المالي.

ثانيا–أنواع المخاطر المصرفية: إن العمل المصرفي بطبيعته يتعرض إلى مجموعة واسعة من المخاطر يمكن تقسيمها إلى مخاطر مالية ومخاطر الأعمال المخاطر المالية :

أ.مخاطر السيولة :تعني عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال الازمة لذلك دون تحمل خسائر غير مقبولة.

ب. مخاطر السوق: هي المخاطر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعارومعدلات السوق المالي (أسعار الاصول ومعدلات العائد).

ج.مخاطر الائتمان: وهي المخاطر الناتجة عن إحتمالية عدم قيام العميل المقترض من سداد القرض وأعباءه في حدود الشروط المتفق عليها.

ثالثا: – أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة مما أدى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولي أن تعمل للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذو هيكلة جديدة، لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز في النقاط التالية:

- أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصا في الصناعة المالية والمصرفية.
- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.
- الثورة التكنولوجية هي التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة.
- توجه العمل المصرفي إلكترونيا أي مخاطر مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

- الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

المبحث الثاني: الديون المتعثرة

تمثل الديون المتعثرة مشكلة تواجه البنوك في أعمالها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء من أموال هذه البنوك نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على السداد، ومن خلال هذا سنقوم في هذا المبحث بتعريف الديون المتعثرة، أسبابها ومراحلها وأنواعها.

المطلب الأول: ماهية الديون المتعثرة

أولا: تعريف الديون المتعثرة:

1. المفهوم الإقتصادي للتعثر:

يقصد بالمشرع المتعثر إقتصاديا، المشروع الذي يقل فيه معدل العائد على الإستثمار عن تكلفة رأس المال، وبذلك يفقد المشروع المتعثر إقتصاديا مبررا وجوده إن لم يتمكن من رفع معدل العائد على الإستثمار.[1]

كما يقصد به المشرع الذي لايكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الإستثمارات (بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال.[2]

2. المفهوم المصرفي للتعثر:

هي تلك الديون التي لا تدر عائدا، بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، وإنما تجنب في حسابات مستقلة.[3] كما يقصد به محاولة العميل أو المدين بصناعة ظروف اقناعية مفتعلة في إدارة مفاوضات إقناعية ناجحة مع البنوك الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أكبر إستفادة ممكنة بتخفيض ماعليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على موافقة الدائن بذلك.[4]

---

[1] مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث نابلس، فلسطين، المجلد 21 (2)،2008، ص 519.

[2] علاء الدين جبل واخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين، سورية، المجلد 31 (95)، 2009، ص 306.

[3] عبد الغني حريري، مداخلة بعنوان دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي، سطيف، الجزائر، 2009، ص 6.

[4] فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 84.

وتعرف أيضا بأنها نشوء أزمة سيولة في البنك بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات المصرفية، ويؤدي التعثر إلى أكل رأس مال المصرف.[1]

كما تعرف بأنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على سدادها في تواريخ الإستحقاق المتوقعة أما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أحاطت بنشاطه.

المطلب الثاني: أسباب ومراحل الديون المتعثرة

ثانيا: أسباب الديون المتعثرة:

تعددت أسباب التعثر المصرفي وتنوعت فمنها مايتعلق بالعميل المقرض، ومنها مايتعلق بالبنك المقرض، ومنها أيضا ماهو متعلق بالظروف العامة، ومنها أخيرا مايعود إلى نمو وإتساع نطاق الإقتصاد.

1- أسباب خاصة بالعميل:

وترجع أهم أسباب تعثر العملاء الى:[2]

- حداثة خبراتهم في النشاط الذي يقومون بتمويله وبصفة خاصة إذا ما كان هذا النشاط يتم ممارسته لأول مرة في الدولة ولا توجد بها خبرات سابقة في هذا المجال.
- سوء الإدارة القائمة بأعمال المشروع وعدم كفاءة المسؤولين.
- دخولهم في أنشطة لا معرفة لهم بها دون علم البنك واستخدام تسهيلات ائتمانية في تمويلها وبصفة خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تنطوي على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة تتم في الخفاء.
- عدم الفصل بين الأموال الخاصة بالعميل وبين أموال المشروع الذي يريده يؤدي إلى توسع العميل في الإقتراض بإسم المشروع لتغطية نفقاته الشخصية.
- فقد الشركة لأحد أسواقها الرئيسية أو عملائها الكبار وعدم قدرتها على إيجاد عميل أو سوق آخر يستوعب إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة المخزون وإنخفاض الربحية والعائد وإرتفاع التكاليف.

---

[1] نور مأمون الحلبي، دراسة تحليلية للديون المتعثرة ومدى انعكاسها على الأداء المصرفي، المعهد العالي لأدارة الاعمال "HIBA"، سورية، 2020.2021، ص 20.

[2] عبد الرحمان بن سانية، شيلق رابح، الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها، ووسائل الحد منها، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، المجلد 30(2)، ص 382.

. براق محمد، بن عمر خالد، القروض البنكية المتعثرة: الأسباب والحلول، ص 7.

- ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المنشاة على احداث توافق بين إحتياجاتها وبين إيراداتها من التمويل.
- إعتماد المشروع أو الشركة المقرضة على دراسة جدوى خاطئة أو غير سليمة ومبنية على إفتراضات غير واقعية.
- قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد للبنك.
- عدم إلتزام المقرض بتوجيهات وإرشادات البنك.
- وجود ثغرات في في الإدارة المالية والمحاسبية.

2- أسباب متعلقة بالبنك:

باعتبار البنك هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القرض ومتابعته، فان أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض لأحد الأسباب الموالية:[1]

- عدم قدرة البنك على تقدير الإحتياجات النقدية للمقترض.
- أخطاء في التحليل الإئتماني.
- خطا في تقدير الضمانات.
- منح البنك للمقترض حصيلة القرض لإستخدامها دفعة واحدة.
- عدم وجود سياسة إئتمانية لدى البنك.
- تسبيق البنك لعامل العائد على عامل المخاطرة.
- إتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى.
- اتخاذ القرار الإئتماني بناء على ضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية.
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.
- تمويل كامل أو شبه كامل للمشروع.
- عدم كفاية موظفي النشاط الائتماني.
- سوء ظروف عمل الموظفين في البنك.

[1] براق محمد، مرجع سابق، ص 7.

3- أسباب تعود إلى عوامل خارجية:

هناك عدة أسباب للتعثر التي تخرج عن نطاق المصرف والعميل نذكر منها مايلي:[1]

- الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه.
- الظروف الإقتصادية العامة، والدورات الإقتصادية من رواج اقتصادي وكساد.
- مجابهة العميل لأزمات طارئة مثل: عدم توفر المواد الخام، تغيير الصورة الذهنية لعملاء المقترض عن منتجات العميل، تغيير أذواق المستهلكين.
- تغيير التشريعات وقوانين كالأنظمة لمراقبة العملة أو القوانين الإستيراد والتصدير.
- تغير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة في الحصة السوقية.

الشكل(1): أسباب تعثر الديون.

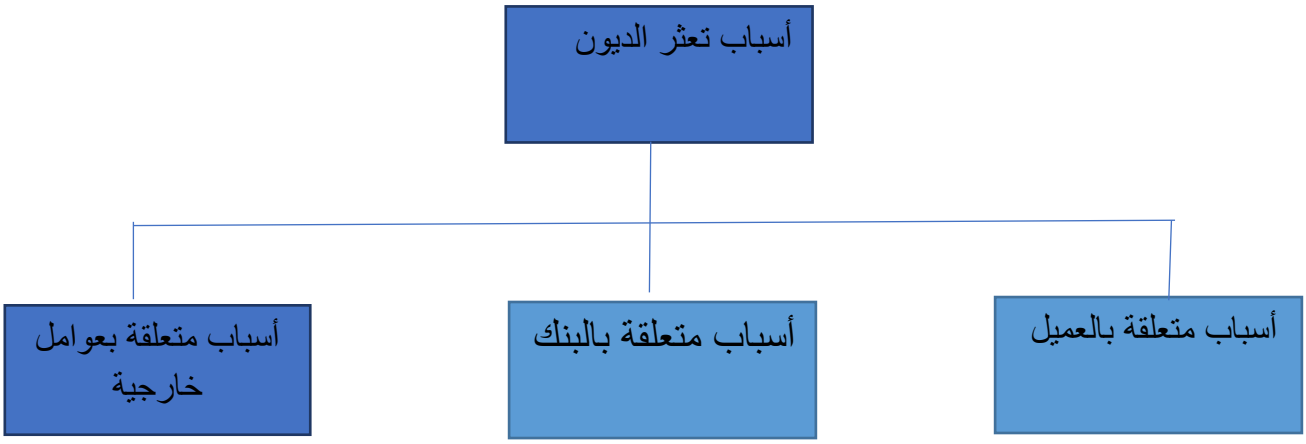

المصدر: من اعداد الطلبة.

ثالثا: مراحل الديون المتعثرة.

لا يحدث تعرض القروض بشكل مفاجئ فهو يمر بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

المرحلة الأولى:

[1] تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجلفة، الجزائر، مجلد 20 (1)، ص 55،56.

[2] عبد الرحمان بن سانية، شيلق رابح، مرجع سابق، ص 380،381.

تشيكو عبد القادر، مرجع سابق، ص 53.

وهي مرحلة ماقبل ظهور التعثر أو الفشل المالي حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية وأهمها:

- النقص في الطلب على منتجات المشروع.
- ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج.
- ضعف الموقف التنافسي للمشروع.
- الزيادة في تكاليف التشغيل.
- إنخفاض معدل دوران الأصول.
- إنعدام التسهيلات البنكية الكافية.

ويترتب على ماسبق عدم قدرة المشروع على تحقيق أرباح أو أصول المشروع إلى ربح أقل من المبلغ المناسب لتغطية المخاطرة. وفي هذه المرحلة تكون القيمة السوقية للمشروع أكبر من مجموع خصومه إلا أن المشكلة التي تواجه المشروع هي نقص في السيولة في الأجل القصير.

المرحلة الثانية:

وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة إلتزاماته الجارية، ويكون في حاجة ماسة للنقديات، وذلك على الرغم من إمتلاكه لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة إلتزاماتهاالإجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية.

وهذه المرحلة في الواقع الأمر ليست إلا مقدمة للمرحلة التالية، حيث تكون المشكلة الرئيسية التي تواجه المشروع هي نقص السيولة في الأجل الطويل.

المرحلة الثالثة:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروعات على إستخدام سياستها العادية في الحصول على النقديات المطلوبة لإستخدامها في مواجهة إلتزاماتها المستحقة ومقابلة نموها المطلوب وصعوبة تحويل جزء من أصولها إلى نقدية في التوقيت الذي يطلب فيه الدائنون الحصول على ديونهم.

المرحلة الرابعة:

وهي مرحلة التعثر أو الفشل المالي الجزئي، ولعل أهم هذه الظواهر ما يلي:

- خلل الهيكل التمويلي للمؤسسة وبصفة خاصة عدم تناسب حقوق الملكية مع حجم المؤسسة بما يؤدي إلى زيادة الرفع المالي عن المعادلات المتعارف عليها طبق لنوع النشاط.

- تآكل رأس المال نتيجة لعدم قدرة المؤسسة على إسترداد كامل الأموال التي يتم انفاقها في دورة تحويل الموجودات.
- تضخم المخزون السلعي نتيجة لتباطؤ دوران البضائع وركودها.
- تعاظم ديون المؤسسة تجاه المصارف.

المرحلة الخامسة:

هذه مرحلة التعثر الكامل أو الفشل المالي، حيث تكون القيمة السوقية لموجودات المؤسسة أقل من مجموع المطلوبات وتصبح غير قادرة على سداد الإلتزامات المستحقة عليها تجاه غير بكامل قيمتها وهو الأمر الذي يؤدي إلى الإفلاس.

المطلب الثالث: مؤشرات وأنواع الديون المتعثرة

أولا: مؤشرات الديون المتعثرة.

يتبادر تعثر القرض البنكي من خلال مؤشرات تشير إلى أن مشروعا ما يمكن أن يواجه العديد من المشاكل المالية ومن أهم هذه المؤشرات مايلي:[1]

1. مؤشرات متعلقة بمعاملات العميل مع البنك:

تعتبر إدارة الإئتمان المسؤولة عن الكشف المبكر لحدوث تعثر الديون الممنوحة للعميل قبل الوقوع فيها، وذلك من خلال عدة مؤشرات تظهر من خلال التعامل مع العميل وهي:

1-1. المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك: تتمثل في:

- إصدار صكوك على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والايداع، ما يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.
- عدم تناسب المبالغ المودوعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.

[1] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 6، جوان 2017، ص 234/233/232.

- إرجاع الصكوك المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الصكوك.
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.

1-2. المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض: نذكر منها:

-تقديم العميل طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.

-تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن العميل غير قادر على إدارة اموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له لتعزيز قدرته على السداد.

-ظهور مقرضين آخرين لاسيما إذا كانت القروض مكفولة بضمانات.

-الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل.

-إرتفاع نسبة القروض إلى رأس المال أو الموارد الذاتية.

-طلب العميل زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية للبنك.

1-3. مؤشرات تتعلق بالضمانات: وتتمثل في:

تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين.

تراجع القيمة السوقية للضمانات.

تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح.

تأخر ورود المستحقات والمستخلصات.

اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.

2 . مؤشرات متعلقة بالبيانات المالية للمقترض: وتضم ما يلي:

2-1. المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها: هناك العديد من المؤشرات المستخرجة من الميزانية العمومية والتي يستدل بها على أن العميل يواجه خلل وهناك احتمال لتعثره وأهمها:

- تزايد إعتماد المشروع على المصادر الخارجية للتمويل وتوسعه في الاقتراض، وتراجع نصيب الموارد الذاتية بدرجة ملحوظة، في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الإقراض مقارنة بمعدل الربحية الذي يحققه المشروع مما يعني أنه سيصاب بتعثر قريب إذا استمرت الأوضاع علي.

- عدم اتجاه المشروع إلى زيادة رأس ماله أو إحتجاز إحتياطات من أرباحه أو إجراء توزيعات أرباح بنسب ومعدلات مغالي فيها لا تتناسب والارباح المحققة، مما يشير إلى رغبة أصحاب المشروع والقائمين عليه على سرعة استرداد أموالهم المستثمرة وترك المشروع للدائنين.
- تناقص رأس مال العامل وصافي رأس المال العامل بدرجة كبيرة نتيجة زيادة كمية وحجم الخصوم المتداولة مع تناقص الأصول المتداولة والأرصدة النقدية بصورة ملحوظة.
- تآكل الإحتياطات المحتجزة وتراجع معدلات الربحية أو تحول المؤسسة إلى تسجيل الخسائر لعدة سنوات متتالية.

2-2. المؤشرات التي يستدل عليها من جدول حسابات النتائج: من بين المؤشرت التي يمكن الإستدلال عليها من جدول حسابات النتائج هي:

- إنخفاض حجم المبيعات وتراجعها.
- تركز المبيعات على عدد محدد من الزبائن.
- الإرتفاع الغير مبرر في أحد أو بعض بنود التدفقات والايرادات.
- زيادة في المبيعات مع إنخفاض في الأرباح.
- وجود فجوة كبيرة بين الربح الإجمالي والربح الصافي.
- عدم وجود أرباح للتشغيل.
- إرتفاع مردودات المبيعات.

3. مؤشرات أخرى لتعثر المقترض: نذكرها على التوالي:

- عدم وفاء العميل بإلتزاماته تجاه مورديه حتى يفقدو ثقتهم فيه.
- عدم وفاء العميل بإلتزاماته تجاه الجمارك والتامينات الإجتماعية والضرائب.
- ظهور إعلانات بالوسائل المختلفة عن بيع أصول ثابتة يستخدمها العميل في نشاطه دون أي مبرر مقبول لهذا البيع.
- لجوء العميل إلى بيع عقار مملوك له مع إخفاء ذالك عن البنك الدائن له.
- إنصراف عملاء العميل عم منتجاته لعدم مناسبتها او تطورها.
- إنخفاض القدرة الإنتاجية.
- عدم وجود بضائع بمخازن العميل أو حدوث اختلاسات.
- التغير المستمر في إدارة المشروع وملكيته.

- كثرة إستخدام المناقصات وتجزئتها بشكل متسارع مع المغالاة في التامين الابتدائي بشكل انسب مع حجم المشروع واعتبارات النشاط الرئيسي فيه.

ثانيا: أنواع الديون المتعثرة.

تنقسم الديون المتعثرة إلى أنواع عديدة وفقا لعدة أسس كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): أسس تصنيف الديون المتعثرة.

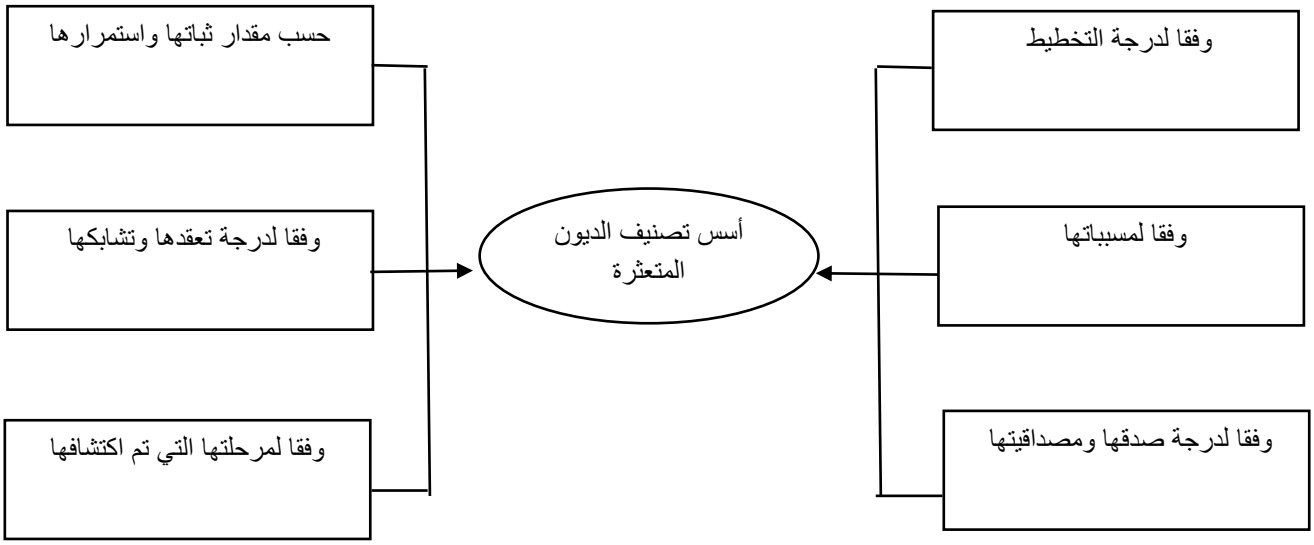

المصدر: محسن احمد الخيضري، الديون المتعثرة.

سيتم عرضها فيما يلي:

2-1. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط: تنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما:[1]

- ديون متعثرة مخططة مرحلية: وهي ديون ذات طابع خاص، معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة مابين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع، وما بين التدفقات الداخلة إليه، أي مابين الإستخدامات والموارد وسواء كان ذلك في شكل كمي أو في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارج ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.
- ديون متعثرة عشوائية الحدوث: هي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، أو التعامل معها، وتؤدي إلى إختلال موارده وإلى عدم قدرته على سداد إلتزاماته.

[1] محسن احمد الخيضري، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص62/61/60.

2-2. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة الى قسمين هما:[1]

. الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية: هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي اوجدها المشروع وكان سببا مباشرا فيها، سواء كان ذلك عن عمد أو عن قصور وعدم معرفة، أو عن عدم اهتمام.

. الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية: وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، وهذا النوع من الديون يحدث نتيجة خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته، ويمكننا أيضا أن نقسمها إلى قسمين وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون الى الاتي:

أ. ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للإئتمان: حيث كثيرا مايسهم البنك الممول بإصابة عملائه بالتعثر نتيجة لعدة أسباب من بينها:

- . قصور الدراسات الإئتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول وعدم قيامه بمتابعة وزيادة العميل والوقوف على سير الأمور فيه.
- . سيطرت مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التي تعطي معدل مرتفع للربحية والتغاضي عن المخاطرة التي تكتنفها.
- خطأ البنك في تقدير الضمانات التي قدمها المشروع.
- . قيام البنك بتقديم كامل التمويل اللازم لانشاء مشروع.

ب . ديون متعثرة ترجع الى عوامل خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة: وترجه هذه الديون في نشأتها أساسا إلى حدوث ظروف غير مواتية تتمثل معظمها في الاتي:

- دخول النشاط الإقتصادي في حالة الركود أو الانكماش.
- رفع سعر البيع، مما يؤدي إلى انكماش الطلب وبالتالي إنخفاض المبيعات.
- تغير أسواق المستهلكين وتغيير النمط والسلوك الإستهلاكي لهم لظهور بدائل.

2-3. تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها: وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة الى نوعين هما:[2]

---

[1] محسن احمد الخيضري، مرجع سابق، ص 68/67/66/65/64/63/62.

[2] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011، ص 54/53.

أ. ديون متعثرة وهمية خداعية:

وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات، وإقامة هذه المشروعات فيها للإستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه وتقوم هذه المشروعات بإستنزاف راس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد إنتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية بإستخدام المشروعات المقامة كغطاء نشاط إجرامي تقوم به.

ب . ديون متعثرة فعلية حقيقية:

وهي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة ليست عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الإقتصادي الدي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

2-4. القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها وإستمرارها

وفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من القروض المتعثرة هما:[1]

. القروض المتعثرة العارضة:

أي تلك التي تحدث بشكل عارض نتيجة للممارسة النشاطية للمؤسسة ويسهل التغلب عليها نظرا لان الأسباب العارضة بسيطة.

. القروض المتعثرة الدائمة:

وهي تلك التي تتصل بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا، كما يمكن تصنيف هذا النوع من القروض الى صنفين هما:

أ. قروض متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية:

هي تلك القروض التي تتزايد قيمتها عاما بعد آخر وتتراكم فوائدها ومصاريفها على أصل الدين لعجز المقترض عن سداده.

ب . قروض متعثرة متناقصة القيمة:

ويعد هذا النوع من القروض التي تم الاتفاق مع الزبون المقترض وباقي الدائنين على جدولة سدادها.

[1] تشيكو عبد القادر، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق ادارتها، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2016/2015، ص 57/56.

2-5. القروض المتعثرة البسيطة والمتشابكة

وفي هذا الصدد يتم تصنيف القروض المتعثرة إلى صنفين هما:[1]

. القروض المتعثرة البسيطة وسهلة التعامل معها:

وهي القروض التي تتم بين طرفين فقط، مقرض ومقترض، تتم بمبلغ بسيط لفترة زمنية متوسطة الأجل أي يغلب عليها طابع تمويل رأس مال العامل.

القروض المتعثرة المعقدة:

هذا النوع من القروض يكون الغالب عليها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقترضين يعني الغالب فيها بانها قروض مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر الزبون عن سدادها وأصبح كل مقرض مشاركا فيها يطالب بإتخاذ إجراء معين ومحدد ضد الزبون المقترض، ولكل منهم آراؤه وإتجاهاته وبينهم مصالح متعارضة، ومبلغ ضخم تفاصيله وشروطه متعددة واضحة ومتداخلة.

2-6. القروض المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها

وفقا لهذا الأساس يتم تصنيف القروض المتعثرة كما يلي:[2]

. دين متعثر أولي في مرحلة التكوين: لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا تثير إنتباه المقرضين، حيث أن مخاطرها لازالت أولية.

. دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو: حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوط تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع.

. دين متعثر مكتمل في حالة النضج: حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له، وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تدد مستقبل المشروع وإستمراره، وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الإهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

. دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي إتفق عليه الدائنون

[1] تشيكو عبد القادر، المرجع السبق، ص 57.

[2] عبد الرحمان بن سانية، المرجع السابق، ص 379.

المبحث الثالث: التعامل مع الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية

لقد عانى ولا زال الجهاز المصرفي يعاني من تعثر القروض الممنوحة للإقتصاد وأمام هذه الإعتبارات فمن غير الممكن أن تقدم البنوك على منح القروض دون أخذ الاحتياطات الازمة لمعالجة القروض المصرفية المتعثرة عن طريق إستراتيجيات معالجة التعثر ومعرفة طرق معالجة هذه الديون.

المطلب الأول: إستراتيجيات معالجة الديون المتعثرة

إن ظاهرة الديون المتعثرة تثير إهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص، ولهذا فهي تصنع لنفسها إستراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هاته الحالات ومن أهم هذه الإستراتيجيات:[1]

اولا. إستراتيجيات تتعلق بالديون: إن أفضل إستراتيجية للتعامل مع الديون المتعثرة هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة إئتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الإعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والإعتماد على ضمانات كافية، وإستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح التسهيلات، بالإضافة إلى إتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة من البداية، للتاكد من طبيعة الضمان، وذلك من خلال الإشراف الناجح على القرض، وتكمن أسس الإدارة الناجحة فيما يلي:

- التأكد من إستغلال القرض وفق الشروط والضمانات، وللغرض الذي من أجله منح القرض للتأكد من إمكانية التسديد.
- التوثيق التام للشروط القانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالقرض.
- مراقبة أداء القرض بعد منحه.
- أخيرا وضع نظام لحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها.

إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير إهتمامات إدارة اإئتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسها إستراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لا بد وأن تظهر وغم حرص إدارة الائتمان على إنتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض او المعدوم.

ثانيا. إستراتيجيات تتعلق بالعملاء: ومنها:[2]

---

[1] مرابط محمد، فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية. دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، مجلد08، العدد01، مارس2021، ص 646.
. دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 50.

[2] دعاء محمد زايدة، مرجع سابق، ص 51.

1. إستراتيجية محافظة: تبدأ بإجراءات مخاصة تجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة وفي إقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها العميل، إضافة إلى ما يمكن ان تقدمه من قروض جديدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى العميل أو تخفيف شروط التسديد أو تعليق الفوائد أو جدولة القرض.

2. إستراتيجية متشددة: وهي الإستراتيجية التي تقوم بها إدارة الإئتمان بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس العميل خصوصا إذا ما لاحظت إدارة الإئتمان أن العميل المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات، أو أنه لم يكن صادقا، في معلومات أخرى وأن العميل قد إستخدم الإئتمان في غير غرضه الذي تقدم من أجله مما أوصلت البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى القروض المتعثرة، الأمر الذي من خلاله يطلب من إدارة الإئتمان إتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها

المطلب الثاني: طرق معالجة الديون المتعثرة

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعا لإختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو المقترض، ومن الأهمية بمكان التعرف على الأسباب التي أدت إلى اعتبار القرض متعثرا لأن معرفة ذلك سيساعد على إختيار الحلول المناسبة.

أولا: تسوية القروض المتعثرة:

إن المشروع الذي يتوافر على مقومات الإستمرار فإن البنك في هذه الحالة يسعى إلى قرض منظم، وتتم حالات كثيرة منها:[1]

- توقيف نشاط المقترضين بشكل جزئي وعدم توقيفه بالكامل.
- وجود إمكانية لإستمرار نشاط عميل إذا تمت التسوية.
- عدم قدرة المقترضين لسداد كامل قيمة القرض.
- إستعداد المقترض لسداد جزء كبير من القرض إذا تمت عملية التسوية.
- تقديم عر من قبل المقترض من شأنه تحسين موقف المديونية وزيادة ضمانات جديدة مناسبة.

وعلى هذا الأساس وفي إطار التسوية يتعين على البنك أن يتخذ من جانبه ما يلزم لمساندة المشاريع المتعثرة بالاعتماد على الاشكال الاتية:

[1] عبد الرحمان بن سانية، شيلق رابح، مرجع سابق، ص 388/387.

1. الجدولة:

إن الأساس في القرار إعادة جدولة القرض تكون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إدارته، كأوضاع اقتصاد وطنية أو عالمية أدت إلى توقفه عن الوفاء بإلتزاماته كما نجد عنده إمكانية كبيرة لإستئناف نشاطه وتحقيق أرباح تكفل سداد القروض، ومن أهم قواعد جدولة الدين:

– مدى صدق المقترض وتجاربه السابقة مع البنك ونيته في الوفاء بإلتزاماته.

– جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب ونشاط المقترض وتدفقاته المالية.

– على البنك الأخذ بعين الإعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلا والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية للمقترض كتغير أسعار الصرف، أو تدخل الدولة.

وأحيانا يصاحب إعادة جدولة القرض تخفيض لمعدل الفائدة المطبق على القرض.

2. رسملة القروض:

وهو يعني تحويل جزء من قروض البنك المستحقة على المؤسسة إلى مساهمة في رأسمالها، ويرى لبعض أن رسملة القروض ذات الإيجابيات للأسباب الاتية:

– تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة.

– تخفيف أعباء القروض وفوائدها على المؤسسة المقترضة.

– توفير المصاريف القضائية للبنك.

في حين يرى البعض الأخر ان رسملة القرض تؤدي إلى تغيير هيكل التمويل فقط في الوقت الذي تحتاج إليه أغلب المشاريع إلى تمويل إضافي وهو الأمر الذي لا تتيحه عمليات الرسملة.

3. تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة:

إذا وصل البنك من خلال الدراسة والتحليل إلى قناعة تامة لعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة والفوائد فإنه يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التوصيل إلى تسوية مقبولة، وعدم إتباع الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات وتعقيداتها أو سبب ضعف إمكانية تحصيل المبالغ كاملة، وتتم التسوية الودية وفق الاشكال الاتية:

– إعفاء المقترض من مبلغ معين، مقابل قيامه بسداد المبلغ المتبقي من قيمة القرض دفعة واحدة.

– إعفاء المقترض من مبلغ معين، مقابل قيامه بسداد جزء من المبلغ المتبقي من القرض وتقسيط المتبقي.

- إعفاء المقترض من مبلغ معين وتقسيط المبلغ المتبقي لتسديده وفق جدول زمني محدد.

4. شراء بعض أصول العميل سدادا للقرض:

قد يجد البنك نفسه مضطرا خاصة بالنسبة للمقترضين الذين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية إلى شراء بعض أصول وموجودات المقترض، سواء كانت ضمن المشروع الممول أو من املاكه الأخرى.

5. المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية:[1]

- **التوريق:** إن التوريق كما يصطلح عليه التسنيد يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة، مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية، قابلة للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين.
- **التسليف بضمان أوراق مالية:** يعتبر هذا النوع من الإقراض من أقوى أنواع الإئتمان حيث تظهر قوته من خلال إمكانية حصول البنك على مستحقاته في أسرع وقت لسبب حيازته لهذه الأوراق المالية في خزائنه حيث يمكنه في حالة توقف الزبون على السداد من التصرف وتسييل هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية وتحصيل حقوقه.

كما يعتبر هذا الإقراض من أسرع عمليات الائتمان حيت يتم منح القرض بمجرد حيازة البنك لهذه الأوراق كضمان بغض النظر عن المركز المالي للزبون إضافة الى عدم ضرورة الإستعلام عن الزبون أو مطالبته بتقديم الضمانات المناسبة.

ثانيا: الدمج وتصفية النشاط والمتابعة القانونية: تتمثل في:[2]

1. دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى:

يعتبر دمج المشروع المتعثر أحد البدائل لمعالجة الديون المتعثرة خاصة إذا ما كانت أسباب التعثر تعود إلى صغر حجم وحدة الأعمال أو عدم تشغيله بالحجم الإقتصادي للإنتاج ومن ثم فإن إندماجه في مشروعات أخرى مماثلة يجعله يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة وحدة الأعمال على بيع منتجاتها بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية، وتتم عمليات الدمج بطرق عديدة من بينها:

- إبتلاع الوحدات والفروق والخطوط الإنتاجية.

[1] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] هبال عادل، مرجع سابق، ص 101.

- إمتصاص العمليات والعملاء والأنشطة.
- الدمج التدريجي بين الكيانين.
- المزج الفوري وتشكيل كيان واحد.

كما تتم عملية الدمج مع مشروعات أخرى مكملة سواء كان هذا التكامل أماميا أو خلفيا، أي تكامل مع الموزعين أو الموردين ومن ثم زيادة كفاءة وحدة الأعمال في تسويق منتجاتها أو الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكن المشروع من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

2. تصفية نشاط العميل:

وهو اقصى البدائل وأشدها حساسية حيث يتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك وإستقراره ومعدل نموه في السوف المصرفي حيث لا يرغب كل عميل في التعامل مع أي بنك لا يقف الى جانب عمله في أزمة خاصة بعد أن يكون البنك جنى الكثير من المكاسب والأرباح من تعامله السابق مع هذا العميل، ولا تلجا البنوك إلى هذا البديل إلا كحل أخير وبعد استنفاذ كافة السبل وبعد التأكد من النواحي التالية:

- أنه لاسبيل إلى معالجة الأزمة التي يمر بها العميل ويثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة ومرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشاة وليس باأداء الخاص بأقسامها.
- إن النشاط الإقتصادي الذي تمارسه المنشأة قد وصل مرحلة الإنحدار في دورة حياته وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط والمنشأة لا تتوفر لديها القدرة في التحول الى نشاط اقتصادي آخر.
- هذا الأسلوب من العلاج يقتضي إقتناع الطرفين بأن هذا هو الأسلوب الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات لعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي قد يؤدي إلى هلاك ماتبقى من مقومات الشركة، ويحتاج هذا الأسلوب الى مايلي:
- تجهيز المستندات العفارات سواء مستند شراء الأراضي ومستندات تكاليف المباني والمنشاة وتوضيح مواصفاتها وتواريخ إنشاءها ورخصها، وما إذا كانت مسجلة أو مرهونة لبنوك أخرى من عدمه.
- تجهيز تقييمين أو ثلاثة لمكاتب إستشارية ومكاتب تثمين للقيام بتحديد قيمة كل بند من هذه البنود لأخذ متوسط هذه التقييمات، وأن تكون واقعية تتماشى مع ظروف السوق وذلك بالنسبة لكل من الأراضي والمباني والمعدات.
- تقييم شهرة المحل إذا ما وجدت وكان لها قيمة او اسم تجاري مشهور.

- حصر منقولات الشركة من أثاث ومحتويات المخازن من منتجات تامة الصنع ومواد خام وتجهيز بيان بها وتحديد قيمتها حسب ظروف السوق.
- اللجوء إلى أسلوب بيع مناسب لهذه العناصر سواء عن طريق مكاتب الخبرة والتثمين والبيع أو عمل حملة إعلامية عن طريق البنك أو العميل حسب الإتفاق.
- تحديد موقف العميل مما عليه من ديون للموردين وماله من مستحقات لدى عملائه.
- بعد الإنتهاء من ذلك يكون هناك إتفاق بين الطرفين على مبلغ التسوية حسب مقتضيات ونتائج التصفية، فإذا كان مبلغ التصفية لا يغطي صافي رصيد البنك المدين يقوم بإعدام الباقي مستخدما حساب المخصص الخاص بالعميل أو المخصص العام لإعدام الباقي.

3. المتابعة القانونية: إنتهينا من الخطوات السابقة (تقديم سياسات ترشيدية وإستشارية للعميل، تعويم نشاط العميل، تصفية نشاط العميل) إلى اتفاق بين طرفين، ولكن قد تتعثر المفاوضات بين الطرفين ويختلفان في الإتفاق وتتأزم الأمور ولذا وجب أخذ طريق القضاء لأنه أصبح حينها الطريق الوحيد الذي لا مفر منه.[1]

وللإجراءات القانونية عدة قنوات نذكر منها:

- تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ما إذا إستدعى الأمر ذلك.
- رفع قضية بالمحاكم المختصة مستخدما الشيكات وذلك كجانب جنائي للضغط على العميل بعامل السجن.
- رفع قضايا الإفلاس بالمستندات المناسبة من سندات أذنية وكمبيالات.
- الحجز القضائي على ممتلكات العميل وإستصدار أمر أداء وذلك للعمل على التصريح للبنك ببيع ما تحت يده من ضمانات، وكذا التي ليست تحت يد البنك أو ما لدى المدين تحت يد الغير.
- نزع ملكية العقارات المرهونة للبنك رهنا عقاريا.

ويمكن توضيح سياسة البنك إتجاه القروض المتعثرة أكثر من خلال الشكل التالي:

[1] عبد الرحمان بن سانية، شيلق رابح، مرجع سابق، ص 389.

الشكل(3): معالجة القروض المتعثرة

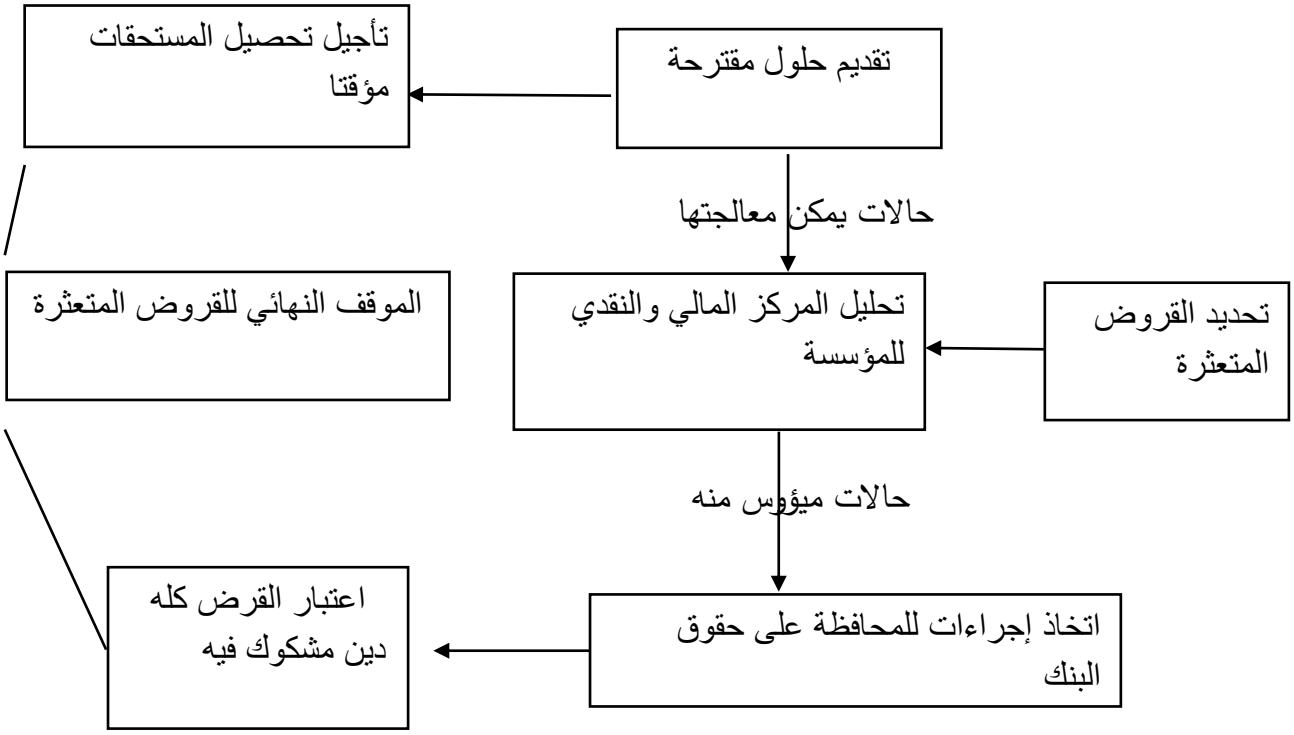

المصدر: هبال عادل، مرجع سابق، ص 104.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أحد الركائز الأساسية في الإقتصاد وهي البنوك الإسلامية، التي تعتبر ضرورة إقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا، وتقدم الخدمات في جميع القطاعات مستندة في معاملاتها على مبادئ الشريعة الإسلامية وتعتمد هذه البنوك على صيغ تمويل شرعية تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

تتعرض البنوك الإسلامية في قيامها لنشاطها إلى مجموعة من المخاطر، منها ما تشترك به مع البنوك التقليدية، ومنها ما تختص بها نظرا لخصوصيتها وطبيعة عملها المتميز، ومن أبرز هذه المخاطر مشكلة الديون المتعثرة، حيث يعد فهم أسباب التعثر خطوة أساسية في معالجته، إذ أن تحديد أسباب التعثر يمكن البنك من إدارته بشكل فعال.

الفصل الثاني:

إدارة الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية

المبحث الأول: ماهية مجموعة البركة المصرفية

تعد مجموعة البركة المصرفية إحدى أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في العالم، تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تجمع بين المبادئ الإسلامية ومتطلبات العمل المصرفي الحديث، تسعي لتحقيق النمو المستدام وتقديم حلول مالية مبتكرة تخدم العملاء وتساهم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية

مجوعة البركة المصرفية مجموعة مصرفية متخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، حيث ظهرت مع بدايات ظهور صناعة المال الإسلامية، وتعتبر المجموعة من أهم البنوك الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

أولا: نبذة عن مجموعة البركة المصرفية:

مجموعة البركة ش.م.ب. مرخصة كشركة إستثمارية . فئة "1" (مطابقة للمبادئ الإسلامية) من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصة البحرين.

وتعد مجموعة البركة من رواد الأعمال المالية والإستثمارية الإسلامية على مستوى العالم حيث تقدم خدمات مالية ومصرفية مميزة للأفراد والشركات والخزانة والإستثمارات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال وحداتها المصرفية التابعة لها والمنتشرة في 14دولة.[1]

وللمجموعة إنتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل حيث تدير حوالي 600 فرع. وللمجموعة حاليا تواجد في كل من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب افريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، سوريا، بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا.[2]

ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2,5مليار دولار امريكي.

[1] التقرير السنوي 2023، مجموعة البركة المصرفية، ص2.

[2] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية،https://www.albaraka.com /ar، .08/05/2025

ثانيا: الهيكل الإداري والتنظيمي:

الهيكل التتنظيمي لمجموعة البركة المصرفية كمايلي:

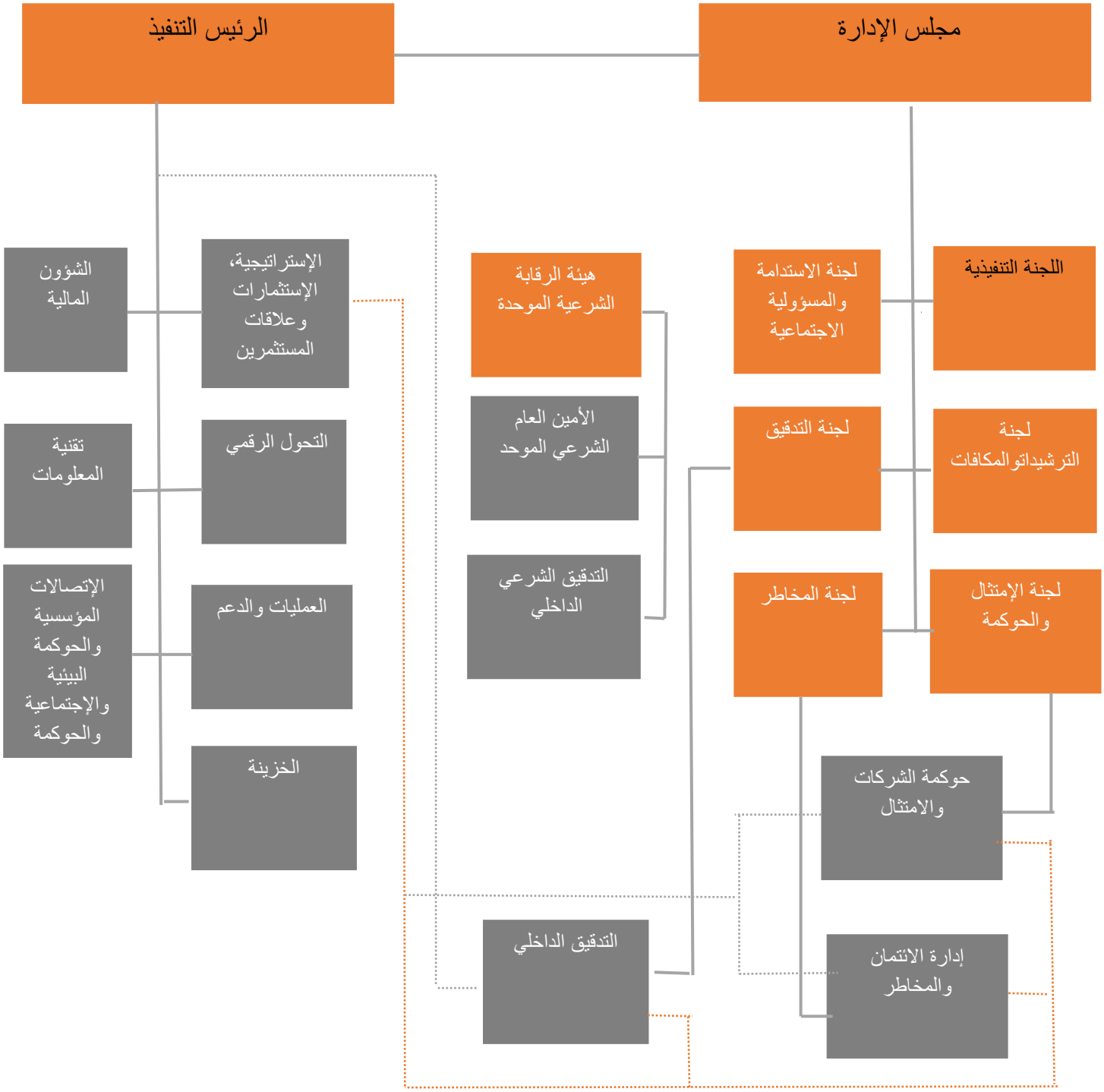

المصدر: التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية2023 .

يمثل الشكل رقم (04) لمجموعة البركة المصرفية حيث يتكون من الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة ومجموعة من لجان التابعة لمجلس الإدارة كل لجنة لها دور محدد، ومن بين اللجان المسؤولة عن إدارة المخاطر في المجموعة نجد لجنة المخاطر ولجنة إدارة الائتمان والمخاطر.

ثالثا: اهداف وإستراتيجيات مجموعة البركة المصرفية.

1. اهداف مجموعة البركة المصرفية: تستند إلى رؤيتها ورسالتها كمؤسسة مالية إسلامية عالمية، وتسعى لتحقيق التوازن بين الربحية والإلتزام الأخلاقي والإقتصادي والإجتماعي.

وفيما يلي أبرز أهدافها:[1]

- الريادة في العمل المصرفي الإسلامي على المستوى الإقليمي والدولي.
- توسيع شبكة الفروع في الأسواق الواعدة.
- تطوير منتجات مالية مبتكرة تتماشى مع الظوابط الشرعية.
- تحقيق عائد مستدامة للمساهمين.
- تعزيز الشمول المالي.
- دعم التنمية الإقتصادية في الدول التي تعمل فيها

2. إستراتيجيات مجموعة البركة المصرفية:

تعتمد مجموعة البركة المصرفية على مجموعة من الإستراتيجيات المتكاملة التي تهدف إلى تعزيز مكانتها كمؤسسة مالية إسلامية رائدة عالميا. فيما يلي أبرز هذه الإستراتيجيات:[2]

- **التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية:** تلتزم مجموعة البركة بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقدم منتجات مثل المرابحة، الإجارة، المشاركة، والإستصناع، تهدف هذه الإستراتيجية إلى تلبية الإحتياجات المالية للعملاء بطريقة أخلاقية ومستدامة، مع التركيز على بناء شراكات حقيقية معهم.
- **التحول الرقمي والابتكار:** تضع المجموعة التحول الرقمي في صدارة أولوياتها، حيث أطلقت تطبيقات مصرفية متقدمة للهاتف المحمول، ومبادرات في مجال الصيرفة المفتوحة، وقامت بتحديث النظام المصرفي الأساسي في عدة وحدات تابعة لها.

[1] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية،https://www.albaraka.com /ar ، 08/05/2025

[2] نفس المرجع.

- **التوسع الجغرافي وتعزيز الحضور العالمي:** تسعى مجموعة البركة إلى توسيع نطاق عملياتها من خلال التوسع في الأسواق الناشئة والمستقرة، تتواجد المجموعة في 14دولة.
- **إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية:** تعتمد المجموعة على نظام قوي لإدارة المخاطر والإمتثال، بما يتوافق مع المعايير الدولية والشريعة الإسلامية.
- **التركيز على المسؤولية الإجتماعية والإستدامة:** تلتزم مجموعة البركة بتعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة في مناطق أعمالها، تشارك في مؤتمرات وفعاليات تهدف إلى تجويد المبادرات المقدمة للمجتمعات والمساهمة في تنميتها.
- **تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات:** تستثمر المجموعة في تدريب وتطوير الكوادر البشرية، حيث نظمت ورش عمل وإستراتيجيات للتحول الرقمي، وركزت على تطوير المهارات القيادية والإبتكار داخل المؤسسة.

المطلب الثاني: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية

تعد المؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستعملها أغلب المؤسسات الإقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية حيث تساعد في تقييم الأداء المالي والإستثماري للمؤسسات، وتتجلى أهم المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية فيما يلي:

أولا: تطور إجمالي الموجودات في مجموعة البركة المصرفية:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي الموجودات خلال الفترة 2024.2019 بالإعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (01): تطور إجمالي الموجودات للسنوات من 2019 إلى 2023.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي الموجودات	25.722	27.879	27.793	24.982	25.263	26.187

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للسنوات من 2019 إلى 2023 .

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الموجودات في سنة 2019 قدر ب 25.722 مليون دولار ثم إرتفعت الى 27.879 دولار سنة 2020 بعدها إنخفضت الى 27.793 مليون دولار سنة 2021 وإستمرت في الإنخفاض حتى بلغت 24.982 مليون دولار سنة 2022 ثم إرتفع في سنة 2023 إلى 25.263 مليون دولار وإزدادت في الإرتفاع إلى أن بلغت 26.187 مليون دولار أمريكي سنة 2024.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور إجمالي الموجودات في المجموعة للسنوات من 2019 إلى 2023

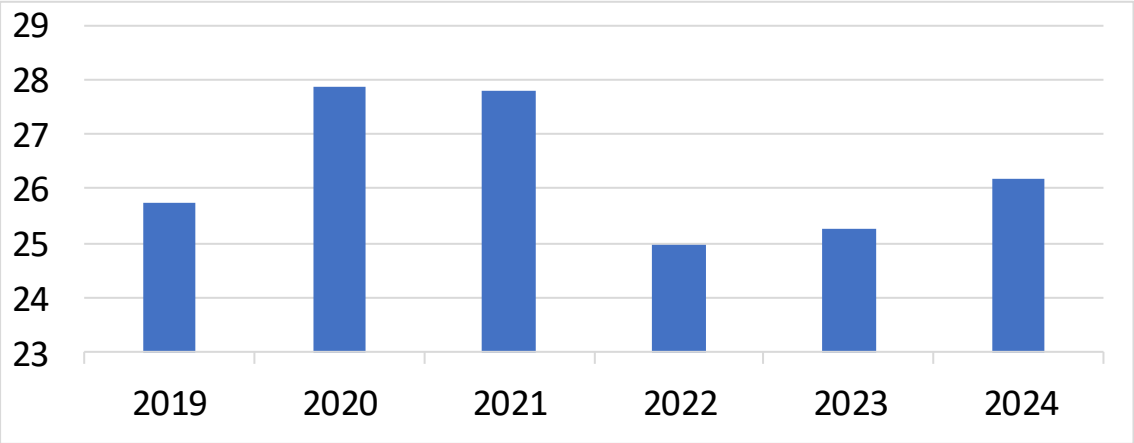

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل رقم (05) إن إجمالي الموجودات في مجموعة البركة المصرفية يتذبذب من فترة إلى أخرى ففي سنة 2019 بلغ 25.722 مليون دولار أمريكي ثم إرافع إلى أن بلغ 27.793 مليون دولار أمريكي خلال السنتين 2020 و2021 ثم إنخفض سنة 2022 الى 24.982 مليون دولار أمريكي ثم بعد ذلك إرتفع الى 25.263 مليون دولار أمريكي سنة 2023 ثم واصل في الإرتفاع إلى أن بلغ 26.187 دولار أمريكي سنة 2024.

ثانيا: إجمالي حسابات العملاء:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي حسابات العملاء خلال الفترة 2024.2019 بالإعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (02) تطور إجمالي حسابات العملاء للسنوات من 2019 إلى 2023.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إجمالي حسابات العملاء	22.082	24.107	24.391	21.555	21.331	22.274

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للسنوات من 2019 إلى 2023 .

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي حسابات العملاء بلغ 22.082 مليون دولار سنة 2019 ثم إزداد بقيمة 24.107 مليون دولار سنة 2020 وإستمر بالزيادة حتى بلغ 24.391 مليون دولار سنة 2021 ثم إنخفض في السنتين 2023.2022 بمقدار 21.555و 21.331 مليون دولار أمريكي ثم عاد ليرتفع في سنة 2024 إلى أن بلغ 22.274 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): تطور اجمالي حسابات العملاء للسنوات من 2019 إلى 2023

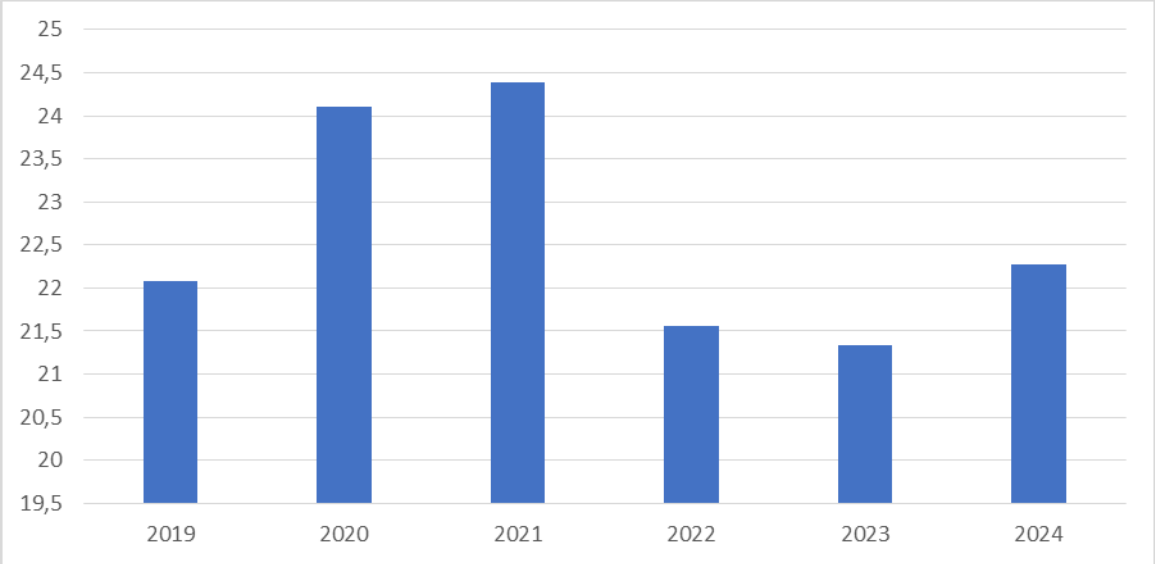

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل رقم (06) أن إجمالي حسابات العملاء متذبذب من فترة إلى أخرى ففي سنة 2019 كان يبلغ 22.082 دولار أمريكي ثم إرتفع الى 24.391 مليون دولار أمريكي خلال السنتين 2020 و2021 ثم إنخفض خلال السنتين 2022و 2023 حتى بلغ 21.331 مليون دولار أمريكي ثم إرتفع سنة 2024 الى 22.274 مليون دولار أمريكي.

ثالثا: إجمالي حقوق الملاك:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير تحليل تطور إجمالي حقوق الملاك خلال الفترة 2019 2024 بالإعتماد على التقارير الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (03): تطور إجمالي حقوق الملاك للسنوات من 2019 إلى 2023.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024
اجمالي حقوق الملاك	2.254	2.170	2.001	1.967	1.969	1.997

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للسنوات من 2019 إلى 2023 .

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي حقوق الملاك في سنة 2019 بلغ 2.254 مليون دولار أمريكي ثم إنخفض الى 2.170 مليون دولار ليصل إلى 2.001 مليون دولار سنة 2021 وإستمر في الإنخفاض ليصل إلى 1.967 سنة 2022 ثم واصل الإرتفاع إلى أن بلغ 1.997 مليون دولار أمريكي سنة2024.

ويمكن عرض نتائج الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(07): تطور اجمالي حقوق الملاك في مجموعة البركة المصرفية للسنوات من 2019 إلى 2023

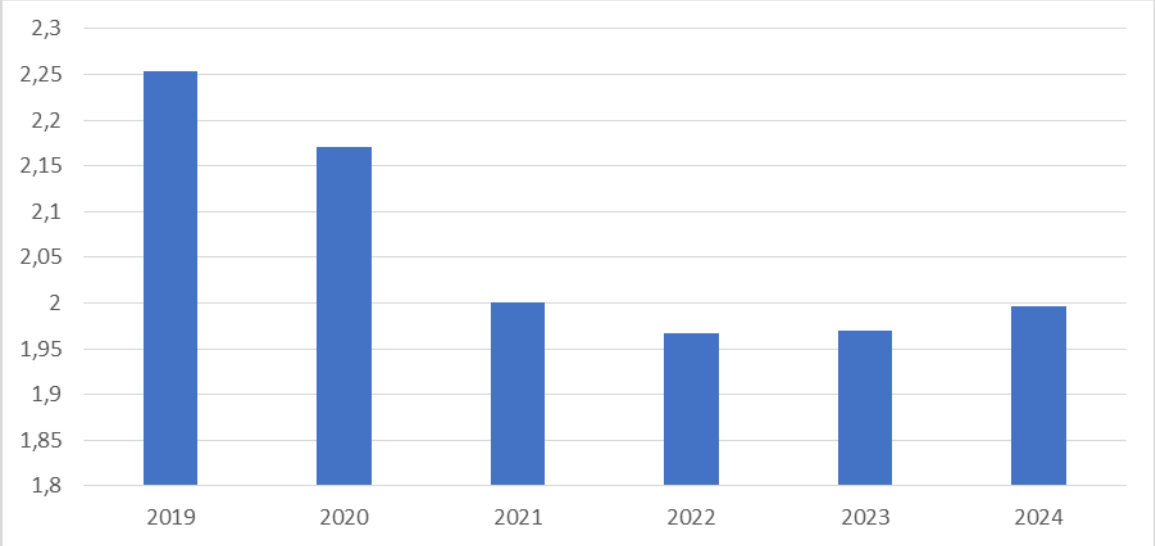

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل رقم (07) أن مؤشر إجمالي حقوق الملاك يتناقص بشكل ملحوظ خلال السنوات 6 السابقة حيث سنة 2019 بلغ 2.254 مليون دولار أمريكي الى ان وصل الى 1.969 مليون دولار أمريكي

سنة 2023 وهذا يدل على تراجع حجم حقوق الملاك في مجموعة البركة المصرفية ثم تلاحظ إرتفاع بنسبة 1.997 مليون دولار أمريكي سنة 2024.

رابعا: مجموع الدخل التشغيلي:

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور مجموع الدخل التشغيلي خلال الفترة 2024.2019 بالإعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم(04): تطور مجموع الدخل التشغيلي للسنوات من 2019 إلى 2023.

الوحدة: مليون دولار امريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مجموع الدخل التشغيلي	937	1,087	993	1,139	1,140	1,090

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للسنوات من 2019 إلى 2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع الدخل التشغيلي لسنة 2019 قدرب937 مليون دولار وفي سنة 2020 إزداد الدخل بمقدار 1.087 مليون دولار ثم عاد إلى الإنخفاض سنة 2021 ليبلغ 993 مليون دولار وازداد في السنتين 2022و2023 حث بلغ 1.139و1.140 مليون دولار ثم عاد للانخفاض سنة 2024 حيث يبغ 1.090 مليون دولار أمريكي.

ويمكن عرض نتائج الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): تطور مجموع الدخل التشغيلي في المجموعة للسنوات من 2019 إلى 2023.

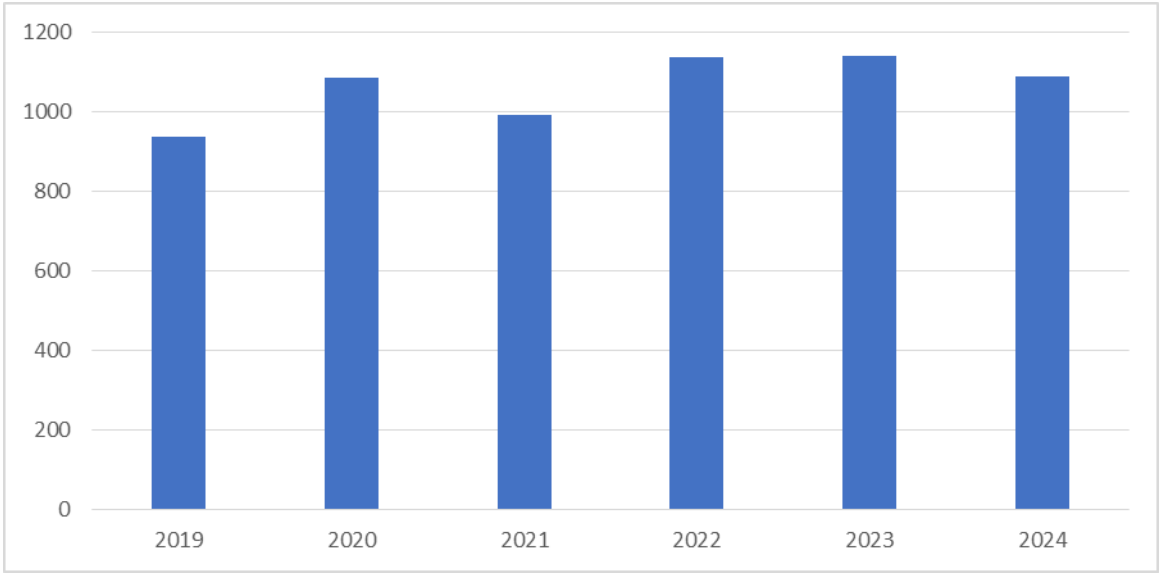

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل (08) أن مجموع الدخل التشغيلي في مجموعة البركة المصرفية يتذبذب من فترة الى أخرى ففي سنة 2019 بلغ 937 مليون دولار أمريكي ثم ارتفع إلى ان بلغ 1087 مليون دولار أمريكي سنة 2020 وبعدها إنخفض سنة 2021 الى 993 مليون دولار أمريكي وازداد في السنتين 2022 و2023 حتى بلغ 1140 مليون دولار أمريكي ثم إنخفض في سنة 2024 الى 1090 مليون دولار امريكي.

خامسا: تطور صافي الدخل .

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور صافي الدخل خلال الفترة 2019. 2024 بالإعتماد على التقارير المالية الخاصة بمجموعة البركة المصرفية من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم(05): تطور صافي الدخل للسنوات من 2019 إلى 2023.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023	2024
صافي الدخل	169	148	157	239	283	309

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للسنوات من 2019 إلى 2023.

من خلال الجدول نلاحظ أن صافي الدخل في سنة 2019 قدر ب 169 مليون دولار أمريكي ثم إنخفضت في سنة 2020 لتصل الى 148 مليون دولار أمريكي ثم عادت لترتفع في سنة 2021 الى 157 مليون دولار وإستمر في الإرتفاع خلال ثلاث سنوات الأخيرة 2022 و2023 و2024 لتصل إلى 309 مليون دولار امريكي.

ويمكن عرض النتائج من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): تطور صافي الدخل في مجموعة البركة المصرفية للسنوات من 2019 إلى 2023 .

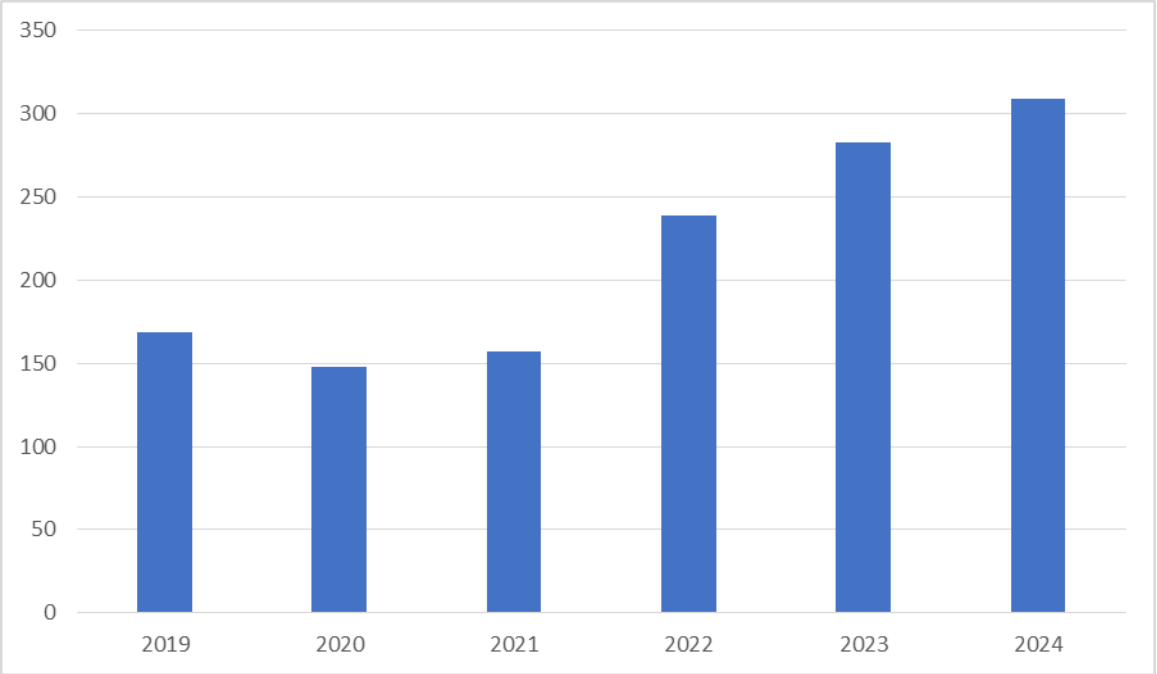

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل رقم (09) أن هناك إرتفاع محسوس في صافي الدخل للمجموعة في سنة 2019 قدر ب 196 مليون دولار أمريكي ثم إنخفض في سنة 2020 ليصل الى 148 مليون دولار أمريكي ثم عادت للإرتفاع في سنة 2021 الى 157 مليون دولار وإستمر في الإرتفاع خلال الثلاث سنوات الأخيرة 2022و2023 و2024 ليصل الى 309 مليون دولار أمريكي.

المبحث الثاني: لإدارة الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية

يهدف هذا المبحث إلى المحاولة لتسليط الضوء على إدارة القروض المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقروض المتعثرة وآليات إدارتها وفعالية إدارة هذه القروض من طرف مجموعة البركة المصرفية.

المطلب الاول: مفهوم الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية

أولا: تعريف الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية:

1- **تعريف التعثر في السداد** : تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح إن يسدد المقترض إلتزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لإتخاذ إجراءات مثل تصفية الضمان، أو تجاوز المقترض في سداد أي من إلتزاماته الإئتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوما أو أي إلتزامات إئتمانية للمجموعة و عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار كلا من العوامل النوعية مثل خرق التعهدات و العوامل الكمية مثل وضع التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام أخر من نفس الجهة المصدرة للمجموعة1.

- **إحتمالية حدوث التعثر في السداد:** تعتبر درجات المخاطر الإئتمانية بمثابة المداخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لإحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة.تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وتقوم بتقدير إحتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للإقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة.2

يستخدم كل عنصر من عناصر الشركة التابعة للمجموعة مجموعة من المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الكلي بما في ذلك الفائض/العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ونفقات الحكومة وتقلبات سوق الأسهم وتكلفة التمويل ونمو معدلات الإقتراض الائتماني وعدل التضخم والبطالة.

---

[1] التقرير السنوي2024، مجموعة البركة المصرفية، ص70.

[2] التقرير السنوي 2023، مرجع سابق، ص 74.

3-أنواع إحتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة: [1]

3-1- إحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهرا: هذا هو تقدير إحتمالية حدوث التعثر في السداد خلال 12 شهر القادمة (أو على العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك اقل من 12 شهرا).يتم إستخدام ذلك في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا.

3-2-إحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر: هذا هو تقدير إحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية يتم إستخدام ذلك في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة بالنسبة (المرحلة 2).

4-إضافة معلومات النظرة المستقبلية:

تأخذ المجموعة في الإعتبار أحدث التوقعات الإقتصادية المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي أو مقدمي الخدمات المشهورين الآخرين، لمدة 5 سنوات، تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر السداد التاريخية. في حال عدم وجود أي من المعايير الإقتصادية الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج إحتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقا لأداة التشخيص. تؤدي إضافة معلومات النضرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية إتخاذ القرار تحول مدى تأثير التغيرات في العوامل الإقتصادية الكلية على الخسائر الإئتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة3 هي التعرضات ضمن التعثر في السداد). وفقا لسياسة يتطلب إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والإفتراضات أما في ذلك أي
توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية، تُظهرالبيانات المتاحة أن مجموعة البركة المصرفية تحافظ عمومًا على مستويات منخفضة من القروض المتعثرة، على الرغم من التحديات الإقتصادية في بعض الأسواق التي تعمل فيها[2].

ثانيا: نظرة عامة على القروض المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية:

1-المقر الرئيسي مجموعة البركة المصرفية: وفق لتقرير صادر في عام2016، كانت نسبة الديون المتعثرة في المجموعة لا تتجاوز 1%، مما يعكس جودة عالية لمحفظة التمويل[3] .

2-بنك البركة باكستان: شهد البنك إرتفاعًا في نسبة القروض المتعثرة إلى 13.9% بنهاية عام2023، مقارنة

[1] التقرير السنوي 2022، مرجع سابق، ص78.

[2] نفس المرجع، ص 79.

[3] التقرير السنوي 2016، مجموعة البركة المصرفية، ص 84.

بـ 12.2%في عام 2022 وقد زادت نسبة القروض المتعثرة الصافية إلى2.8%بنهاية ديسمبر 2023 ومع ذلك، إرتفعت نسبة تغطية المخصصات إلى 103.2% بحلول نهاية مارس 2024 ، مما يشير إلى إدارة فعالة للمخاطر1 .

3-بنك البركة تركيا: تحسنت نسبة التمويلات المتعثرة إلى 1.5% بنهاية الربع الأول من عام2023، بعد أن كانت 1.9% في نهاية عام 2022و 6.3%في نهاية عام 2.2021

تُظهرهذه البيانات أن مجموعة البركة المصرفية تدير محفظة تمويلها بشكل حذر، مع التركيز على جودة الأصول وإدارة المخاطر، مما يساهم في الحفاظ على مستويات منخفضة منا لقروض المتعثرة في معظم وحداتها .ومع ذلك تختلف النسب بين الوحدات التابعة للمجموعة، مما يعكس التحديات الإقتصادية المختلفة في الأسواق التي تعمل فيه.

ثالثا: أسباب تعثر الديون في مجموعة البركة المصرفية:

كما هو الحال في معظم البنوك، تختلف من سوق إلى آخر، لكنها غالباً ما تعود إلى مجموعة من العوامل المشتركة، يمكن تصنيفها كمايلي3:

1 -أسباب متعلقة بالعميل:

- **ضعف القدرة المالية** :إنخفاض دخل العميل أوأرباح الشركة المقترضة يؤثرفي قدرتها على السداد.
- **سوء الإدارة:** قرارات إستثمارية أو تشغيلية غير مدروسة تؤدي إلى خسائر.
- **الإفراط في الاقتراض:** إعتماد العميل على مصادر تمويل متعددة دون خطة سداد واضحة.

[1] المرقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق،2025/05/11.

[2] نفس المرجع.

[3] التقرير السنوي 2023، مرجع سابق، ص 74.

2 -أسباب إقتصادية خارجية:

- **تقلبات السوق:** مثل إرتفاع أسعار الفائدة أوالتضخم أو إنخفاض أسعار الصرف.
- **الركود الإقتصادي:** يؤدي إلى إنخفاض الطلب على منتجات الشركات وتراجع إيراداتها.
- **الأزمات السياسية أوالكوارث الطبيعية:** تؤثر سلبا على النشاط الإقتصادي وتدفقات الدخل.

3 -أسباب متعلقة بالبنك:

سوء تقييم الجدارة الائتمانية: عدم تحليل مخاطر العميل بدقة عند منحه التمويل.

- **ضعف المتابعة والمراقبة:** غياب آليات فعالة لمتابعة الأداء المالي للعميل بعد منح القرض.
- **عدم كفاية الضمانات:** مما يصعّب على البنك استرداد أمواله عند التعثر.

4 -أسباب شرعية أو قانونية (في السياق الإسلامي):

- **عدم التزام بعض العملاء بأحكام العقود الشرعية:** مثل التلاعب في بنود المرابحة أو المشاركة.
- **وجود نزاعات شرعية أو قانونية:** تؤخر عمليات السداد أو التصفية.

5 -أسباب بيئية:

أسباب تعثر القروض في مجموعة البركة المصرفية تتنوع بين عوامل داخلية تتعلق بالبنك وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة الإقتصادية. فيمايلي تفصيل لأبرز هذه الأسباب:

5-1- عوامل داخلية (مرتبطة بالبنك):

- **نمو القروض السريع دون تقييم دقيق للمخاطر:** تشير الدراسات إلى أن التوسع السريع في منح القروض دون دراسة كافية يمكن أن يؤدي إلى زيادة في القروض المتعثرة.
- **ضعف في إدارة المخاطر والمتابعة:** عدم وجود آليات فعالة لمراقبة القروض ومتابعة العملاء بعد منح التمويل يمكن أن يسهم في تعثر القروض.
- **نقص في الكوادر المؤهلة:** قلة الموظفين المدربين في مجالات التمويل الإسلامي قد تؤدي إلى سوء تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء.

5-2- عوامل خارجية (مرتبطة بالبيئة الإقتصادية):

- **التقلبات الاقتصادية:** الركود الإقتصادي، التضخم، وتذبذب أسعار الصرف يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة العملاء على السداد.
- **السياسات النقدية المتشددة:** إرتفاع أسعار الفائدة أو تشديد السياسات النقدية يمكن أن يزيد من تكلفة التمويل ويؤثر على جودة الأصول.
- **الأزمات السياسية أو الكوارث الطبيعية:** مثل النزاعات أوالأوبئة التي تؤثرعلى النشاط الإقتصادي والتدفقات.

5-3 -عوامل تنظيمية وتشغيلية:

- **تحديات في الرقمنة:** في بعض الفروع، مثل باكستان، تواجه البنوك تحديات في التحول الرقمي مما يؤثر على كفاءة العمليات وإدارة المخاطر.

5-4 -عوامل شرعية في التمويل لإسلامي: تعقيد العقود الشرعية: بعض صيغ التمويل الإسلامي، مثلا مرابحة والمشاركة، تتطلب إلتزاما دقيقا بالشروط الشرعية، وأي خلل في التطبيق قد يؤدي إلى تكاليف تشغيلية مرتفعة، إرتفاع نسبة التكاليف إلى الإيرادات قد يحد من قدرة البنك على تخصيص موارد كافية لإدارة المخاطر.

المطلب الثاني: اليات إدارة الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية

إن مجموعة البركة المصرفية تعتمد السياسات المحاسبية لتقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لمعيار IFRS9، وتحديدا ما يتعلق بالمخصصات الخاصة بالتعثر في السداد.

أولا: السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة:[1]

1-الخسارة في حالة التعثر في السداد: هي حجم الخسائر المحتملة فالحالة التي قد تنتج إذا كان المقترض متعثر في السداد يتم إحتساب ذلك بالأخذ بالإعتبار الضمانات والموارد الأخرى المتاحة للمجموعة والتي يمكن إستخدامها للاسترداد الموجود في حالة التعثر في السداد، وتقدر المجموعة معايير الخسارة في حالة التعثر في السداد إستنادا إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات إسترداد المطالبات مقابل الأطراف: الأخرى المتعثرة في السداد، استنادا إلى البيانات التاريخية بإستخدام كلا من العوامل الداخلية والخارجية، بالنسبة لتقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد تأخذ المجموعة في الإعتبار إستخدام أي من الطرق التالية:

1-1-السجل الداخلي للتعثر في السداد: عندما تكون البيانات متاحة يمكن للوحدات تقدير إتفاقية الخسارة في حالة التعثر في السداد بإستخدام معلومات من واقع خبراتها التاريخية للتعثر في السداد وبيانات الإسترداد المقابلة.

1-2-الخسارة في حالة التعثر في السداد إستنادا إلى بازل: أوصت الأنظمة المحلية بإحتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد إستنادا إلى إتفاقية بازل المعدلة بالاعتماد على الضمانات المتاحة.

1-3-الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات: بالنسبة للتمويلات المضمونة تقوم المجموعة بإستخدام الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات، حيث يوجد لدى المجموعة إطار عمل فعال لإدارة الضمانات التي تكون قادرة على تقييم وتوفير التقييم للضمانات المحدثة وتحديد الأتعاب القانونية وقابلية تنفيذها.

[1] التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 71.

2-قيمة التعرض عند التعثر في السداد: تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، في الأخذ في الإعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المدفوعات على المبالغ الأصلية والربح على المبلغ الأصلي القائم والسحوبات المتوقعة على التسهيلات المتعاهد بها.

2-1-قيمة التعرض عند التعثر في السداد المدرجة في الميزانية: هي المبالغ القائمة عند وقت التعثر في السداد يجب أن ترحل التعرضات القائمة للبنود المدرجة في الميزانية مباشرة الخاضعة لإدراج هيكل السداد الخاص بها، يجب تقدير المدفوعات باستخدام الإتجاهات السابقة وخصمها من قيمة التعرض عند التعثر في السداد عند إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما لا يوجد تاريخ سداد ثابت للتعرضات غير المدرجة في الميزانية وبالتالي إحتساب قيمة التعرض في السداد غير المدرجة في الميزانية بعد تطبيق عامل تحويل الإئتمان على المبلغ الإسمي للتعرضات غير المدرجة في الميزانية وتستخدم مجموعة الطرق التالية لإيجاد عامل تحويل الإئتمان لقيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية .

2-2- عامل تحويل الائتمان بناء على البيانات الداخلية: تقوم المجموعة بإجراء تحليل على أساس المنتجات الغير مدرجة فالميزانية لدراسة معدل الإستخدام ، التحويل على مدى فترة 3 إلى 5 سنوات بناء على تحليل المنتجات يتم تقدير عوامل التحليل ، الإستخدام على نطاق واسع، بالنسبة للإعتماد المستندية وخطاب الضمانات الصادرة تحدد الوحدات عامل تحويل الإئتمان من خلال تقدير مجموع مبلغ الإعتمادات المستندية ، خطاب الضمانات الذي تم تفويضه ،تحويله خلال من 3 الى 5 سنوات كنسبة من مجموع الاعتمادات المستندية ،خطاب تشكّل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة،ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة الإستراتيجية المخاطر ومستوى تقبّلو تنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلّقة بمخاطر الإئتمان، الضمانات الصادرة للتوصل إلى التعرضات المتوقعة في المستقبل لتلك البنود الغير مدرجة فالميزانية.

2-3-عامل تحويل الإئتمان التنظيمي: في حالة عدم وجود البيانات الداخلية، تستخدم المجموعة نفس عامل تحويل الإئتمان لإتفاقية بازل المستخدمة لحساب نسبة كفاية رس المال وفقا الأنظمة مصرف البحرين المركزي وتبلغ هذه المعدلات 20 بالمائة بالنسبة للتعرضات التي لديها إستحقاقات تعادل أوتقل عن سنة واحدة و50 بالمائة للتعرضات التي لها إستحقاقات لأكثر من سنة واحدة.

الجدول رقم (06): شرح سياسات مجموعة البركة في تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة

العنصر	الشرح
تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	تعتمد المجموعة على تقييم إحتمالية تعثر العميل عن السداد بإستخدام معلومات حالية وتوقعات مستقبلية، ويختلف التقييم حسب مرحلة الأصل المالي.
مراحل التعثر الإئتماني الثلاث	المرحلة:1 لا توجد زيادة في المخاطر حسب خسائر 12 شهرًا. المرحلة:2 زيادة جوهرية في المخاطر – تُحسب خسائر طوال عمر الأصل. المرحلة :3 تعثر فعلي – تُحسب خسائر متوقعة بالكامل.
العوامل المستخدمة للتقدير	تتضمن الحالة الإقتصادية، الضمانات، سلوك السداد التاريخي، إحتمالية التعافي، وغيرها من العوامل الكمية والنوعية.
الرؤية المستقبلية والمخاطر	يتم إستخدام نماذج تحليلية وسيناريوهات متعددة (أساسي، متفائل، متشائم) لتقدير أثر الظروف الإقتصادية المستقبلية على التعثر.
الضوابط الداخلية وضمان الجودة	آليات رقابة دقيقة، مراجعة دورية للنماذج، وضمان جودة البيانات المدخلة، لضمان دقة حساب المخصصات.
أهمية السياسات	تمكّن هذه السياسات مجموعة البركة من تقييم دقيق وشامل للمخاطر، مما يعزز من قدرتها على التعامل مع الديون المتعثرة.

المصدر: من إعداد الطالبتين التقرير السنوي 2024، مجموعة البركة المصرفية، ص71.

يمثل الجدول رقم (06) شرحا مختصرا للسياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لمعيار IFRS9، وتحديدا ما يتعلق بالمخصصات الخاصة بالتعثر في السداد. حيث تعتمد المجموعة في تقديرها للمخصصات على تقييم إحتمالية عدم قدرة العميل على السداد. يتم التقييم بناء على معلومات حالية وتوقعات مستقبلية، مجموعة البركة تعتمد على النهج الإحترازي مرن ومتعدد الأبعاد لتقدير المخصصات، ما يساهم في تعزيز قدرتها على التعامل مع الديون المتعثرة والتقلبات الإقتصادية.

ثانيا: المتابعة والرقابة للديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية:

1-هياكل إدارة مخاطر الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية: لمجموعة البركة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ إستراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم

مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تامين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفق المبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الإستراتيجية والقرارات المركزية

الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات لتابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها. وبنهاية 2022، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات كل من: إدارة الإئتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي والخزانة والمؤسسات المالية، وإدارة الإتصالات المؤسسية والتخطيط الإستراتيجي والإستثمارات والتدقيق الشرعي، والمالية والعمليات والشؤون الإدارية والمراقب الشرعي، ورئيس الرقمية، والإمتثال وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة . علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي1: لجنة المخاطر، لجنة الإدارة التنفيذية، لجنة الموجودات والمطلوبات، لجنة الإئتمان بالمقر الرئيسي، لجنة المخاطر والإمتثال والتدقيق، لجنة الموارد البشرية والمكافآت، لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي، لجان أخرى.

1- لجنة المخاطر: تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة رسميا، مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوزله ان تجتمع اكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة ويجوز ان تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس إدارة الإئتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الاخرين في المجموعة لحضور اي من إجتماعاتها.ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية وإستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللجنة، وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعلى الموافقة على إستراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتامين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. ان هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والإدارة الفعالة للمخاطر بالإضافة الى التحقق من الإمتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية وتقوم اللجنة بمراجعة الامور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والإمتثال لمجموعة البركة، حيث تقوم أي من وحداتها بمراقبة نقاط الضعف او الخلل في النظم،

[1] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق، 2025/05/12.

. التقري السنوي 2024، مرجع سابق، ص 31/30.

وتكثيف الجهود لتحصيل الديون وإسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسن في نوعية الاصول ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة لمواجهة التحديات المتزايدة في بعض الاسواق التي تعمل بها المجموع تأكّد جميعا لوحدات التابعة من توافق سياساتها لعمل المخصصات للأصول المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال وإدارات إدارة المخاطر .ويظل توظيف وتدريب موظف بإدارات الائتمان وإدارة المخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.

• أن يكون لديك لوحدة تابعة دليل إئتمان وإدارة مخاطر معتمد يغطّي مخاطر الإئتمان، والسيولة، والسوق، والعمليات، ومعدل الأرباح، و مخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات و إجراءات المجموعة.

• أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية، وعلاوة على ذلك، يستمر توسيع نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد الإستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تمّ وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في الكتيبات الإرشادية التشغيلية التي تلتزم بدقّة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها .وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الإئتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بما في ذلك مخاطر أسعار الأسهم ومعدّل العائد والعملة الأجنبية، ومخاطر العمليات ومخاطر عدم الإمتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية.وستتم مناقشة كلّ من هذه المخاطر تباعًا في مايلي:

مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد، مخاطر الصرف للعملة الأجنبية، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية، مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية، مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية.

لجنة المخاطر والإمتثال والتدقيق: تتمثل مهمتها في ضمان توفير الإشراف المناسب ولإتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والإمتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية (عند الإقتضاء) ومتطلبات مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة وأفضل.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة والتي تضم كل من رؤساء الإئتمان وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والإمتثال والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة.

2-**لجنة الإدارة التنفيذية:** قام مجلس الإدارة بتفويض فريق الإدارة التنفيذية للمجموعة الأساسية عن تنفيذ إستراتيجية المجموعة وتحديد وتقييم المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها أعمال المجموعة وتصميم ووضع

الضوابط الداخلية المناسبة .وتشمل مسؤولياتها الأخرى :ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وضمان عمل المجموعة في جميع الأوقات وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية الموحدة وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات والتقييمات والتوصيات المتعلقة بأنشطة المجموعة وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح ذات الصلة.وتنشر الإدارة التنفيذية على وحدات المجموعة القرارات الإستراتيجية والمركزية الأخرى المتخذة على مستوى الشركة الأم وتضمن تنفيذ السياسات على مستوى المجموعة والعمليات والإجراءات التشغيلية المشتركة.

3-لجنة الموجودات والمطلوبات: تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة إستثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين، يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات كل من إدارة الائتمان والمخاطر والخزينة والمؤسسات المالية والمالية والتخطيط الإستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين.

4-لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي: هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الإئتمان وتختص بالنظر في المسائل المتعلقة بسياسات الائتمان للمجموعة والتعرضات الإئتمانية للمجموعة، والإئتمان السيئ ومستويات المخصصات .يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم إختيار الأعضاء المتبقيين من بين الإدارة التنفيذية التي تشمل رئيس إدارة الإئتمان والمخاطر

5-لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق: تتمثل مهمة اللجنة في ضمان توفير الإشراف المناسب وإتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والإمتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية(عند الإقتضاء) ومتطلبات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة وأفضل الممارسات.يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة والتي تضم كل من رؤساء الإئتمان وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والإمتثال والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة.

6-لجنة الموارد البشرية والمكافآت: يتمثل دورها في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة .يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضوية كلا من رئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية ورئيس الإدارة المالية.

7-لجنة الّمطلعين الداخليين: تم تشكيلها وَفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض ضمان المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية

والمؤسسات المماثلة تكون لجنة المطلعين الداخليين مسؤولة عن المراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء إستخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها أعضاء آخرون من فريق الإدارة التنفيذية.

2-سياسة إدارة مخاطر الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية:[1]

إن المجموعة ملتزمة بالإمتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميا فيما يتعلق بإدارة المخاطر وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كما تقدّر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر و إعداد التقارير عن مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة و غيرها هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقاريرعنهاوتقوم لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الإئتمان التابعة للإدارة واللجان التنفيذيّة الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطرميزانية المجموعة بشكل عامكما تقوم المجموعة بإدارة كافة المتعارضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أومن يفوّض لهم من لجان الإدارة. كما يتمّ بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

إن وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسؤولة عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلباّت بازل3 ، وحيث ما يكون إلزاما، متطلّبات بازل2 ، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي.

كما أنّها مسؤولة عن إستحداث نظم وبرمجيات فعّالة لقياس وإدارة المخاطر، ومتابعة إمتثال المجموعة لهذه المعايير مع تزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تهدف إدارة المخاطر بالمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق إدارة موحّدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدّل بالمخاطر على رأس المال.
- خلق ثقافة إحترافية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع نهج منضبط بقبول معدلات مخاطر

[1] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق،2025/05/12.

مقبولة قائمة على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى المجموعة.

- تأهيل الموظفين مهنيًّا وتوفير تدريب مستمر في الائتمان.
- الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكن من الامتثال بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر؛ في جميع أنحاء المجموعة
- الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي الإسناد في المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تنفيذ تلك المعاملات والإمتثال الدقيق بجميع المتطلّبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات التنظيمية، والحفاظ على سياسات واضحة وموثّقة بشكل جيّد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر وائتمان في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحّدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات والأحكام المحلية لكّل وحدة.

وتتمّ إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها، وتتّبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

كما ويتمّ تنفيذ عمليات لتوحيد وتجميع عملية إحتساب كفاية رأس المال مع الأخذ بعين الإعتبار مخاطر الإئتمان والسوق والعمليات بما يتوافق مع متطلبات بازل 3 ومصرف البحرين المركزي .علاوة على ذلك فإنّ أنظمة مخاطر التشغيل في كل وحدة تابعة تمكّن من إنتهاج نهج متناسق لإدارة مخاطر التشغيل.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والإئتمان وتكثيف الجهود لتحصيل الديون وإسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسّن في نوعية الأصول ونسبة تغطية المخصّصات للمجموعة لمواجهة التحدّيات المتزايدة في بعض الأسواق التي تعمل بها المجموعة.
- تأكّد جميع الوحدات التابعة من توافق سياساتها لعمل المخصصات للأصول المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
- إستمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال وإدارة المخاطر ويظل توظيف وتدريب موظفي إدارات الائتمان وإدارة المخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.
- أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر معتمد يغطّي مخاطر الإئتمان، والسيولة،

والسوق، والعمليات، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.

- أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية ؛ وعلاوة على ذلك، يستمر توسيع نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد لاستيفاء متطلباتها الداخلية.

لقد تمّ وضع إطارعام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في الكتيبات الإرشادية التشغيلية التي تلتزم بدقّة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها .وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بما في ذلك مخاطر أسعار الأسهم ومعدّل العائد والعملة الأجنبية، ومخاطر العمليات ومخاطر عدم الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية.وستتمّ مناقشة كل من هذه المخاطر تباعًا

1.2. مخاطر الائتمان: هي مخاطرالخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته اتجاه الطرف الآخروهوما يتسبب في تحمل لخسارة مالية .إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطرالتمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجارف يصيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل راس المال العامل في صيغ السلم أو استصناع أو المضاربة أو المشاركة.

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان .حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية .وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقا لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:

- بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك نية القدرة على السداد، الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها، والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضروريا .خلال العام 2017، قامت المجموعة ووحداتها بالاستعدادات اللازمة واكتسبت نظام تصنيف ائتماني وأنظمة أخرى بينما تم تحديث سياسات وإجراءات الائتمان بعد إدخال المعيار المحاسبي FAS 30من قبل هيئة

المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في 2018 .

2.2- مخاطر السيولة : هي مخاطرأن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أوسداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها و ذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة.

إنّ لدى مجموعة البركة المصرفية وكلّ وحدة تابعة إطارًا عامًا لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيّدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفيرالنقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها .إنّ إدارة السيولة تقتضي أيضا مراعاة تأثيرالتدفّق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضًا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء .وعلاوةً على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضًا مطلوبًا من ك ل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسب ما يحدده كل بنك مركزي – وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات .% 20 وتقوم مجموعة البركة المصرفية أيضًا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الإحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة .ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

3.2- مخاطر أسعار الأسهم: هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجةً للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة و قيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة وإستثمارات أخرى .وفقا لًلسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها .علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة إستراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات

4.2 -مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد:توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض مسؤولة عن القيام بمراجعة المتعرضات الائتمانية لعملاء البنك المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية .كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى .ورغم أن المجموعة غير

ملزمة وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على طلبات الأطراف ذات بدفع أي عوائد محددة مسبقً ا لأصحاب حسابات الإستثمار، فإنّ ها الصلة أو المرتبطة بالمجموعة وكذلك تعريف أقصى حجم من مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل التسهيلات المجازة للعميل الواحد على أساس كل حالة على لضمان توزيع الأرباح بشكل حسابات الاستثمار.عادل على أصحاب.

5.2 –مخاطر الصرف للعملة الأجنبية: تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدّي إلى آثار سلبية علىإيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين .إنّ المجموعة معرّضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أنّ قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيّرات في أسعار صرف العملة .إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في31ديسمبر 2018 مذكورة في الإيضاح رقم 28من القوائم المالية.

6.2 . مخاطر التشغيل: هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أوأنظمة المجموعة أومن عوامل أخرى خارجية.

تتمّ إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتمّ إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعّال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها .وتتمّ إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعّالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضًا إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال . وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقًا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية .وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين .وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقاريرعن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتمّ القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغيرالموظف الذي أنشأ المعاملة .وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها .كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها .وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة

الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقاريرعنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعهم بنيًا على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكّد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية

7.2. مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية: تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة .وتشمل هذه المخاطر أيضًا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة .وكما تمّ ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنصّ على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكّد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات .كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكّم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية .وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تمّ الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أنّ المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

8.2. مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية: يتمّ تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير .

وقد تغيّر المشهد كثيرًا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإنّ مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهودًا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال .ويرجى الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

المبحث الثالث: كفاية المخصصات في تغطية الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية

ان كفاية المخصصات هي قدرة المخصصات المحاسبية المكونة من قبل البنك على تغطية كامل أو أغلب الخسائر المحتملة الناتجة عن القروض المتعثرة. تعد هذه النسبة من أهم مؤشرات السلامة المالية، حيث تعكس مدى استعداد البنك، حيث تعكس مدى استعداد البنك تحمل الصدمات المرتبطة بالتعثر الائتماني دون التأثير على رأس المال والأرباح.

المطلب الأول: دور المخصصات في تغطية الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية

في مجموعة البركة المصرفية تعتمد مجموعة البركة المصرفية عدة آليات للتحكم في المخاطر التي تتعرض لها، حيث تعتمد على المعايير الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية، كما تعتمد على توجيهات السلطات النقدية للدول التي تعمل بها.

أولا: المخصصات كآلية لإدارة مخاطر الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية:

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذه الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات ويمكن القول أن المخصصات هي مبالغ تقتطع من الأرباح لمواجهة خسائر محتملة أو مؤكدة مستقبلا، مثل الديون المشكوك في تحصيلها. تعد اداة وقائية لحماية المركز المالي لمجموعة البركة المصرفية من الصدمات المرتبطة بمخاطر الإئتمان، وتتمثل في:[1]

1- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية : يمثل مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة أفضل تقديرات مجلس الإدارة الخسائر الإئتمانية الناشئة، كما هو موضح في السياسات المحاسبية الهامة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة، فقد تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30.لقد ركزنا على هذا المجال لأن مجلس الإدارة يتخذ أحكاما معقدة وذاتية بشأن مبلغ وتوقيت الإعتراف بمخصص خسائر الإئتمان المتوقعة للوقوف على التطورات الأخيرة في التسهيلات التمويلية مثل:

- تحديث العوامل بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط.
- تحديد معيار الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.
- إختيار نماذج مناسبة وإفتراضات لقياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر، معدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر.
- تعديلات على النماذج على أساس ترجيح المخصص للحالة الأساسية وأفضل وأسوء السيناريوهات

[1] التقرير السنوي 2023، مرجع سابق، ص 62.

- تحديد مجموعات من الموجودات المماثلة لغرض قياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- تحديد متطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبة المالي رقم30.
- تعتبر التسهيلات التمويلية للمجموعة، أي الذمم المدينة وتمويل المضاربة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك التي يبلغ مجموعها 14,338مليون دولار أمريكي والخسائر الإئتمانية المتوقعة ذات صلة البالغة 808 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2023، مهمة بالنسبة للمجموعة.

2-تدقيق مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية:

تضمنت إجراءات التدقيق مايلي:

- قمنا بتقييم وإختبار عينة من الضوابط الرئيسية حول إنشاء وإعتماد التسهيلات التمويلية ومراقبة التعرض لمخاطر الإئتمان وحساب مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة.
- قمنا بتقييم مدى ملاءمة السياسة المحاسبية للمجموعة لمخصص خسائر الإئتمان المتوقعة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30.
- استخدمنا المتخصصين لدينا، على أساس العينة، لتقييم مدى معقولية منهجية الخسارة الإئتمانية المتوقعة التي طورها مجلس الإدارة وطبقها بما في ذلك معايير نموذج المخاطر(إحتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر) ، والمعلومات المستقبلية، والترجيح ذي العلاقة، والتحليل.
- فهمنا وقمنا بالإختبار على أساس العينة مدى اكتمال ودقة مجموعات البيانات المستخدمة في حساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة.
- قمنا بإختبار عينة من التسهيلات التمويلية لتحديد مدى ملائمة وتطبيق معايير تصنيف المراحل.
- حصلنا على عينات من أحدث المراجعات الائتمانية المتاحة و تحققنا من أنها تتضمن التقييم الملائم و التوثيق لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد (رأس المال و الأرباح والرسوم).
- أجرينا تقييماً مستقلًا لتحديد مدى ملائمة افتراضات وضع المخصصات لعينة من تعرضات المرحلة الثالثة، وتم تكوين رؤية مستقلة حول مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناء على معلومات مفصلة عن القرض والطرف المقابل المتاحة في ملفات الائتمان.
- قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30.

3-عرض مخصص للخسائر الإئتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي: تم عرض مخصص للخسائر الإئتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي كالتالي1:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات.
- إرتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص مدرج في المطلوبات الأخرى.
- حيثما تتضمن العقود من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر المالية على كلا الإئتمانية المتوقعة على إرتباطات التمويل /العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، يتم عرض مخصص الخسائر الإئتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

4-النقد وما في حكمه: يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر وأقل.

5-تمويلات مدينة: تشتمل التمويلات المدينة على تمويلات بيوع (مرابحات)مدينة وتمويلات إجارة مدينة وتمويلات سلم مدينة وتمويلات استصناع مدينة، تتمثل فيما يلي:2

- **تمويل بيوع (مرابحات):** مدينة تشتمل تمويل بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات لطالب الشراء، المبالغ المشكوك في تحصيلها.تعتبر المجموعة الوعد في عقود تمويل بيوع (مرابحات) مدينة ملزما.
- **تمويل إجارة مدينة:** تمويل الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها
- **تمويل سلم مدينة:** تمويل السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.
- **تمويل إستصناع مدينة:** تمويل الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.
- **التمويل بالمضاربة والمشاركة:** التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث تقوم بموجبها المجموعة بالمساهمة في رأس المال، تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الإضمحلال.

---

[1] القوائم المالية الموحدة، 2024/12/31، مجموعة البركة المصرفية، ص 30.

[2] التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 72.

6- إستثمارات: تشتمل الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة من خلال حقوق الملكية وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة.

- **إستثمارات عقارية** : يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للإستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية، يتم بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار .بعد تسجيل الإستثمارات العقارية مبدئيا الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية، تعد الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للإستثمارات العقارية مقابل
- **إحتياطي القيمة العادلة:** إلى حد يتم أولا الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمينا لخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل، في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه في القائمة السابقة الموحدة للدخل، عندما يتم إستبعاد العقار، فإنه يتم تحويل المكسب إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل المتراكم المحول مسبقا.[1]

ثانيا -الإحتياطات كآلية لإدارة مخاطر الديون المتعثرة في مجموعة البركة المصرفية:

إن الإحتياطات هي اقتطاعات من الأرباح تخصص لدعم القوة المالية للمصرف عموما، وتستخدم لأغراض عامة أو مستقبلة ولا ترتبط غالبا مثل المخصصات، فتعتمد مجموعة البركة المصرفية عدة أنواع من الإحتياطات وفق ما تتطلبه إستراتجيه إدارة المخاطر في المجموعة.

1- إحتياطي مخاطر الاستثمار: إحتياطيات مخاطر الإستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، إحتياطي الخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.[2]

2-إحتياطي معادل الأرباح: تمثل إحتياطيات معادلة الأرباح المبالغ المخصصة من دخل المضاربة، قبل المشاركين.[3]

3- إحتياطي قانوني : تخصيص حصة المضارب وتستخدم للحفاظ على مستوى معين من العائد على الإستثمارات المنسوبة وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10%

[1] نفس المرجع، ص 73.

[2] التقرير السنوي 2021، مرجع سابق، ص 90.

[3] التقرير السنوي 2022، مرجع سابق، ص 90.

من حصة الشركة الأم في صافي الدخل للسنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50%من رأس المال المدفوع للشركة، إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني و بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي خلال السنة، تم تحويل مبلغ 11.275ألف دولار أمريكي 14,312(2022:ألف دولار أمريكي) إلى الإحتياطي القانوني1.

4- لإحتياطي تحويل عملات أجنبية : يستخدم إحتياطي العملات الأجنبية لتسجيل فروق الصرف الناشئة عن تحويل القوائم المالية للشركات التابعة بالعملة الأجنبية، يلخص الجدول التالي الشركات التابعة والزميلة ورصيد تحويل (مكاسب) خسارة العملات الأجنبية حسب الشركات التابعة والزميلة.2

5-أرصدة لدى البنوك: تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية على إحتياطيات إجبارية بمبلغ قدره 733,667,2ألف دولار أمريكي(31 ديسمبر 2023) 1525,566,2ألف دولار أمريكي.إن هذه المبالغ غير متاحة للإستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.3

6-إحتياطيات أخرى: الاحتياطيات الأخرى بالأساس على احتياطيات المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.4

المطلب الثاني: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل في تغطية الديون المتعثرة

اولا: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالدين:

تشمل التمويلات المدينة على: تمويل بيوع (مرابحات)، تمويل إجارة مدينة، تمويل استصناع مدين.

1-المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمرابحة:

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد)، إن سعر البيع (التكلفة مضافا إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابحة بموجب الفترة المتفق عليها. أحيانا تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.5

[1]التقرير السنوي 2023، مرجع سابق، ص 109.

[2]القوائم المالية، 2023/12/31، ص 24.

[3]نفس المرجع، ص 10.

[4]التقرير السنوي 2023، مرجع سابق، ص 110.

[5]التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 109.

الجدول رقم (07): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل بالمرابحة:

الوحدة: ألف دولار أمريكي .

السنوات	2024	2023
مخصص الخسائر الإئتمانية	(577.002)	(615.582)
صافي تمويل بيوع (المرابحات) مدينة	9.704.502	9.265.889
الديون المتعثرة	374.847	360.872

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على التقرير السنوي 2024، مجموعة البركة المصرفية، ص80.

يمثل الجدول رقم (07) مخصص الخسائر الإئتمانية خلال السنتين 2023-2024 حيث بلغ صافي تمويل المرابحة 9.265.889ألف دولار أمريكي سنة 2023 ثم ارتفع الى 9.704.502 ألف دولار أمريكي سنة 2024 وبلغ حجم الديون المتعثرة على السداد 360.872 ألف دولار أمريكي سنة 2023 (تعتبر المجموعة بان الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل) ومنه نلاحظ أن مخصص الخسائر سنة 2023 الذي بلغ 615.582 ألف دولار أمريكي الذي غطى بنسبة 100 **%** من حجم الديون المتعثرة اما في سنة 2024 فقد قامت مجموعة البركة المصرفية بالتخفيض من قيمة مخصص الخسائر الإئتمانية الى 577.002ألف دولار أمريكي وقد غطت حجم الديون المتعثرة التي بلغت 374.847 الف دولار امريكي بنسبة 100 **%**

2-المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالإجارة : تمويل الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها . إجارة منتهية بالتمليك يتم إثبات دخل الإجارة بالتناسب مع الفترة الزمنية على مدى فترة عقد الإيجار وتدرج بعد حسم الاستهلاك، ويتم استبعاد الدخل المتعلق بحسابات الإجارة المنتهية بالتمليك المتعثرة والمتأخرة عن السداد من القائمة الموحدة للدخل.[1]

[1] التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 72.

الجدول رقم (08): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل الإجارة:

الوحدة : ألف دولار أمريكي .

السنوات	2024	2023
مخصص الخسائر الإئتمانية	(56.774)	(56.857)
صافي تمويل الإجارة المدينة	116.548	103.908
الديون المتعثرة	138.057	123.908

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي 2024، مجموعة البركة المصرفية ص81.

يمثل الجدول رقم (08) مخصص الخسائر الإئتمانية خلال السنتين 2023-2024 حيث بلغ صافي تمويل الإجارة 103.908 ألف دولار أمريكي سنة 2023 ثم ارتفع 116.548 ألف دولار أمريكي سنة 2024 وبلغ حجم الديون المتعثرة على السداد 123.908 ألف دولار أمريكي سنة 2023 (تعتبر المجموعة بان الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح إن يسدد المقترض إلتزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل) ومنه نلاحظ أن مخصص الخسائر سنة 2023 الذي بلغ 56.857 ألف دولار أمريكي غطى 45.88 **%** من حجم الديون المتعثرة اما في سنة 2024 قامت مجموعة البركة المصرفية بالحفاظ على قيمة مخصص الخسائر الإئتمانية 56.774ألف دولار أمريكي وقد غطت حجم الديون المتعثرة التي بلغت 138.057 الف دولار امريكي بنسبة 45.81 **%**

3-المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالسلم : السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبه تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري[1].

[1]التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 109.

الجدول رقم (09): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل السلم:

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

السنوات	2024	2023
مخصص الخسائر الإئتمانية	(16.838)	(14.316)
صافي تمويل السلم المدينة	284.202	301.464
الديون المتعثرة	25.407	22.998

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على التقرير السنوي 2024، مجموعة البركة المصرفية، ص81.

يمثل الجدول رقم (09) مخصص الخسائر الإئتمانية خلال السنتين 2023-2024 حيث بلغ صافي تمويل أمريكي غطى62.24 **%** من حجم الديون المتعثرة اما في سنة 2024 قامت مجموعة البركة المصرفية بالرفع من قيمة مخصص الخسائر الإئتمانية الى 16.838ألف دولار أمريكي وقد غطت حجم الديون المتعثرة التي بلغت 25.407 الف دولار امريكي بنسبة 66.27 **%** السلم 301.464ألف دولار أمريكي سنة 2023 ثم إنخفض إلى 284.202ألف دولار أمريكي سنة 2024 وبلغ حجم الديون المتعثرة على السداد 22.998 ألف دولار من غير المرجح أن يسدد المقترض إلتزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل) ومنه نلاحظ أن مخصص الخسائر سنة أمريكي سنة 2023 (تعتبر المجموعة بان الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون 2023 الذي بلغ 14.316 ألف دولار

4-المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالإستصناع: إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبه تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند إستكمالها في تاريخ مستقبلي1 .

[1]التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 109.

الجدول رقم (10): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة بتمويل الإستصناع

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

السنوات	2024	2023
مخصص الخسائر الإئتمانية	(19.057)	(15.698)
صافي تمويل الإستصناع المدينة	158.483	123.984
الديون المتعثرة	20.271	17.917

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي 2024، مجموعة البركة المصرفية، ص81.

يمثل الجدول رقم (10) مخصص الخسائر الإئتمانية خلال السنتين 2023-2024 حيث بلغ صافي تمويل الإستصناع 123.984 ألف دولار أمريكي سنة 2023 ثم ارتفع إلى 158.483 ألف دولار أمريكي سنة 2024 وبلغ حجم الديون المتعثرة على السداد 17.917 ألف دولار أمريكي سنة 2023 (تعتبر المجموعة بان الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل) ومنه نلاحظ أن مخصص الخسائر سنة 2023 الذي بلغ 15.698 ألف دولار أمريكي أي انه غطى حجم الديون المتعثرة بنسبة 87.61 % اما في سنة اما في سنة 2024 قامت مجموعة البركة المصرفية بالرفع في قيمة مخصص الخسائر الإئتمانية الى 19.057 ألف دولار أمريكي وقد غطت حجم الديون المتعثرة التي بلغت 20.271 الف دولار امريكي بنسبة 94.01 **%.**

ثانيا: المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمشاركة:

1-المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمضاربة:

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من طرف بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.1

الجدول رقم (11): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة التمويل بالمضاربة.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

السنوات	2024	2023
مخصص الخسائر الإئتمانية	(14.797)	(18.892)
صافي تمويل بالمضاربة	109.370	106.844
الديون المتعثرة	12.665	18.544

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على التقرير السنوي 2024، مجموعة البركة المصرفية، ص83

يمثل الجدول رقم (11) مخصص الخسائر الإئتمانية خلال السنتين 2023-2024 حيث بلغ صافي تمويل بالمضاربة106.844الف دولار أمريكي سنة 2023 ثم ارتفع إلى 109.370ألف دولار أمريكي سنة 2024 وبلغ حجم الديون المتعثرة على السداد 18.544ألف دولار أمريكي سنة 2023 (تعتبر المجموعة بان الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غي المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل) ومنه نلاحظ أن مخصص الخسائر سنة 2023 الذي بلغ 18.892ألف دولار أمريكي غطى بنسبة 100 **%** حجم الديون المتعثرة أما في سنة 2024 قامت مجموعة البركة المصرفية بالتخفيض من قيمة مخصص الخسائر الإئتمانية الى 14.79714.ألف دولار أمريكي والتي غطت حجم الديون المتعثرة التي بلغت 12.665 ألف دولار أمريكي بنسبة 100 **%**.

2-المخصصات المعتمدة لإدارة مخاطر التمويل بالمشاركة:

هي اتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقا لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل، يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في راس المال أو المشروع. [2]

[1]التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 109.

[2]التقرير السنوي 2024، مرجع سابق، ص 109.

الجدول رقم (12): مخصص الخسائر الإئتمانية الخاصة التمويل بالمشاركة

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

السنوات	2024	2023
مخصص الخسائر الإئتمانية	(15.623)	(17.523)
صافي تمويل بالمشاركة	653.968	669.826
الديون المتعثرة	20.083	16.980

المصدر: من اعداد الطالبتان بالإعتماد على التقرير السنوي 2024،مجموعة البركة المصرفية، ص84

يمثل الجدول رقم (12) مخصص الخسائر الإئتمانية خلال السنتين 2024/2023 حيث بلغ صافي تمويل بالمشاركة669.826 ألف دولار أمريكي سنة 2023 ثم إنخفض بنسبة تقدر 653.968ألف دولار أمريكي سنة 2024 وقد بلغ حجم الديون المتعثرة على السداد 16.980 ألف دولار أمريكي سنة 2023 (تعتبر المجموعة بان الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل) ومنه نلاحظ أن مخصص الخسائر سنة 2023 الذي بلغ 17.523ألف دولار أمريكي غطت بنسبة 100 % من حجم الديون المتعثرة وفي سنة 2024 قامت مجموعة البركة المصرفية بالمحافظة على قيمة مخصص الخسائر الائتمانية بنسبة 15.623ألف دولار أمريكي. والتي غطت حجم الديون المتعثرة التي بلغت 20.083 ألف دولار أمريكي بنسبة 77.79 **%.**

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع بالغ الأهمية في العمل المصرفي الإسلامي، وهو إدارة الديون المتعثرة، مع دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية كنموذج رائد في الصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي، فقد أظهرت الدراسة أن مجموعة البركة المصرفية بالرغم من التزامها الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها، إلا انها تواجه تحديات حقيقية في مجال الديون المتعثرة، وذلك لعدة أسباب منها، ضعف بعض الهياكل الإدارية المحلية، وغياب نظم قانونية واضحة في بعض الأسواق لتسوية النزاعات وإسترداد الحقوق .وقد بلغ معدل الديون المتعثرة في بعض وحداتها نسبًا مقلقة، ما يفرض تطوير نظم الإنذار المبكر، في المقابل، كشفت نتائج الدراسة عن وجود إجراءات داخلية فعّالة تقوم بها المجموعة للحد من التعثر، مثل إعتماد مبدأ "التمويل القائم على الأصول"، وتطبيق سياسة التصفية الشرعية، وإعادة الجدولة وفق ما تسمح به ضوابط الشريعة .كما تتبنى المجموعة منهجية تقوم على الرقابة الشرعية والتدقيق المالي المتواصل، مما يعزز ثقة المتعاملين ويقلل من المخاطر الأخلاقية والسلوكية.

خاتمة

الخاتمة :

في ختام هذه المذكرة، يتضح أن الديون المتعثرة تمثل تحدياً حقيقيا أمام البنوك الإسلامية، لما لها من تأثير مباشر على استقرارها المالي وسمعتها الشرعية.

وقد حاولنا من خلال هذا العمل تسليط الضوء على الخصوصية التي يتميّز بها النظام المصرفي الإسلامي في تعامله مع مسألة التعثر المالي، ومدى فعالية الأدوات و الآليات المستخدمة في الحد من هذه الظاهرة، مقارنة بالممارسات التقليدية، و قد تبين من خلال الدراسة أن طبيعة التمويل الإسلامي، القائمة على المشاركة في المخاطر والابتعاد عن الفائدة، تفرض أساليب مختلفة في التعامل مع حالات التعثر مقارنة بالبنوك التقليدية، ولهذا فهي مطالبة بالابتكار في أدواتها و أساليبها، و العمل على تحسين العلاقة مع المتعاملين ،وقد عالجت البنوك الإسلامية هذا الإشكال من خلال اعتماد جملة من الآليات الوقائية، و الاعتماد على الضمانات المشروعة، بالإضافة إلى آليات علاجية كإعادة الجدولة، التسوية الودية، و استخدام التحكيم الشرعي، ان معالجة هذه الظاهرة تستدعي جهدا مشتركاً بين المؤسسات الماليةو الهيئات الشرعية، و السلطات الرقابية، من أجل وضع منظومة متكاملة تساعد على التخفيف من نسب التعثر و تعزز من ثقة المجتمع في الصيرفة الإسلامية، كما أن نجاح البنوك الإسلامية في الحد من ظاهرة التعثر يرتبط بمدى التزامها بالضوابط الشرعية من جهة، و بتطوير أدوات إدارة المخاطر و مهارات العاملين من جهة أخرى .أن ظاهرة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية ترتبط بعدم قدرة العملاء على السداد، وكذا غياب الضمانات المناسبة، و أحيانًا إلى سوء اختيار صيغ التمويل.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة قد توصلنا إلى النتائج التالية:

• لاتزال مشكلة الديون المتعثرة تمثل تهديدًا حقيقيًا لسلامة مجموعة البركة رغم خصوصية عقودها.

• تبيّن أن مجموعة البركة تعتمد إستراتيجيات متنوعة لمعالجة التعثر تشمل الجوانب الشرعية، القانونية، والإدارية.

الإقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها:

• تعزيز الإطار التشريعي: ضرورة وضع قوانين و تشريعات خاصة بمجموعة البركة تراعي خصوصية صيغ التمويل الإسلامي و توفر آليات قانونية فعالة لتحصيل الحقوق.

• تفعيل الرقابة الشرعية :تقوية دور هيئات الرقابة الشرعية في مراقبة العمليات التمويلية لمجموعة البركة، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة و تفادي صيغ تمويل غير مناسبة قد تؤدي إلى التعثر.

• تنويع الضمانات :إعتماد ضمانات شرعية متنوعة(كفالة، رهن)، ضمان جماعي لضمان إسترداد الحقوق في حال التعثر، مع إحترام الضوابط الشرعية .

• التسوية الودية و التحكيم :التوسع في إستخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات كالتسوية و التحكيم الشرعي قبل اللجوء إلى القضاء، توفيراً للوقت والنفقات.

• **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دراسة مقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في إدارة الديون المتعثرة.
- تحليل أثر البيئة القانونية والتنظيمية على معدلات التعثر في البنوك الإسلامية حسب الدول.
- إقتراح نماذج إسلامية متقدمة لإدارة المخاطر الإئتمانية بإستخدام التكنولوجيا المالية.(Fintech)
- إمكانية إنشاء هيئات مركزية إسلامية متخصصة في تصنيف العملاء وتمويل إعادة الهيكلة.

في النهاية، يمكن القول إن نجاح البنوك الإسلامية في إدارة ديونها المتعثرة لا يقتصر فقط على الإمتثال لأحكام الشريعة، بل يتطلب أيضًا تطوير كفاءة إدارة المخاطر، وتكامل البنية التنظيمية والتقنية، والتعاون مع الجهات التشريعية والرقابية .وتبقى مجموعة البركة المصرفية نموذجًا جديرًا بالدراسة والتطوير،لما لها من تجربة غنية تجمع بين الإنتشار العالمي والتجذر في مبادئ الصيرفة الإسلامية.

قائمة المرجع

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

–حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

– حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في راس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

– رضا احمد مغاوربعفيفى، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2017.

– سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الاجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث للنشر والتوزيع، غرداية، الجزئر، ط1، 2002.

– صادق راشد الشمري، اساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2011.

– فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

– لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية إقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المحمدية، المملكة المغربية، 22/18 من يونيو1990.

– محسن احمد الخيضري، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1997

– محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008 .

– محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، سورية، حلب.

– حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

– محمود حسن صوان، اساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشروالتوزيع، الأردن، عمان، ط3، 2013.

– محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007.

– نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

– وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.

ثانيا: الرسائل الجامعية

– احمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على اعمال البنوك الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

– امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 2012.

– تشيكو عيد القادر، إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم التسيير، الجزائر،2016/2015.

– تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية . غزة، فلسطين،2008.

– تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2016\2017.

– خشلاف ايمان، بغدالي فاطمة الزهراء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستار، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2019/2018.

– دريسي أيوب، يوطريق شيماء، تكوين المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية ودورها في الحد من المخاطر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد البشير الايراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2024/2023.

– دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

– زنكري ميلود، مطبوعة في مقياس الصيرفة الإسلامية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بةعريريج.

– عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة ،. الجزائر، 2008.

– عبد الناصر براني، مطبوعة في مقياس المصارف الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.

– فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

– لمصادفة المختار، طمبور عبد القادر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2019/2018.

– مشري فريد، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الازمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

– ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

– نور مأمون الحلبي، دراسة تحليلية للديون المتعثرة ومدى انعكاسها على الأداء المصرفي، المعهد العالي لأدارة الاعمال "HIBA"، سورية، 2021/2020.

– هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2012/2011.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

– براق محمد، بن عمر خالد، القروض البنكية المتعثرة: الأسباب والحلول

– بريكي عبلة، فرج شعبان، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الاكاديمية الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 19، جانفي2018.

– تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجلفة، الجزائر، مجلد 20 (1).

– عبد الرحمان بن سانية، شيلق رابح، الديون المتعثرة: تحليلها، أسبابها، ووسائل الحد منها، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، المجلد 30(2).

– عبد الرحمن مايدي، المصارف الإسلامية نشاتها وتطورها ومكانتها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، الجزائر، العدد الخامس، 2014.

- عبد الغني حريري، مداخلة بعنوان دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي، سطيف، الجزائر، 2009.
- علاء الدين جبل واخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين، سورية، المجلد 31 (95)، 2009.
- علي محبوب، علي سنوسي، مخاطر تتفرد بها المصارف الإسلامية (المخاطر التشغيلية) نموذجا لدراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الاغواط، مجلة أبحاث اقتصاد معاصرة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الجزائر، العدد 2، 2020/10/30.
- مرابط محمد، فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية. دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، مجلد08، العدد01، مارس2021 .
- مفيد الظاهر واخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث نابلس، فلسطين، المجلد 21 (2)،2008.
- نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد 23 (2)، 2007.
- نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 6، جوان 2017.

رابعا: التشريعات القانونية

القوائم المالية الموحدة، 2023/12/31، مجموعة البركة المصرفية

القوائم المالية الموحدة، 2024/12/31، مجموعة البركة المصرفية

خامسا: تقارير

التقرير السنوي 2021، مجموعة البركة المصرفية

التقرير السنوي 2022، مجموعة البركة المصرفية

التقرير السنوي 2023، مجموعة البركة المصرفية

التقرير السنوي 2024، مجموعة البركة المصرفية

المواقع الإلكترونية

الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية،https://www.albaraka.com /ar